المـركز العـربي للأبحـاث ودراسة السيـاسات
Arab Center for Research & Policy Studies

دراسات | 23 آب/ أغسطس، 2020

السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا

عماد قــدورة

السياسة البحرية التركية في المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا

سلسلة: دراسات

23 آب/ أغسطس، 2020

عماد قــدورة

باحث ومدير قسم التحرير في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 4

أولًا: السياسة البحرية التركية الجديدة في المتوسط 5

ثانيًا: التدخل العسكري في ليبيا 14

1. أهمية التدخل لتركيا 14

2. سياق قرار التدخل في ليبيا 15

3. السياسة التركية في ليبيا ومواقف القوى الدولية والإقليمية 16

فرنسا 17

روسيا 18

الولايات المتحدة 19

مصر 21

خاتمة 24

المراجع 25

العربية 25

الأجنبية 25

مقدمة

تعد تركيا دولةً بحريةً، ليس من منظور جغرافي يتعلق بموقعها على سواحل طويلة فحسب، وإنما أيضًا من منظور تاريخي ممتد ارتبط بسياسات وممارسات بحرية، وبخاصة في القرنين السادس والسابع عشر، أدت إلى الهيمنة على البحار الواقعة عليها، مثل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وإلى وجودٍ فاعلٍ في البحر الأحمر والخليج العربي، فضلًا عن الانخراط بتأمين الطريق البحرية التجارية إلى سواحل الهند.

في عام 2019، وبعد انقطاع طويل امتد أكثر من قرنٍ على انحسارها في البر التركي، أعادت أنقرة رسميًا تنفيذ سياسة بحرية جديدة، عبر توقيع اتفاقيتين بحرية وعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية. فقد حددت الاتفاقية الأولى خطًا على مسافة 18.6 ميلًا بحريًا (35 كيلومترًا) سيشكل الحدود البحرية التي تفصل بين المناطق الاقتصادية الخالصة للبلدين[1]، وتسعى تركيا من خلالها إلى إضفاء الشرعية على عمليات الحفر والتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي التي تقوم بها سفنها مثل يافوز (Yavus) والفاتح (Fatih) وعروج رئيس (Oruc Reis)، رغم اعتراض الاتحاد الأوروبي واليونان وقبرص[2]. أما الاتفاقية الثانية فتتعلق بالتعاون العسكري والأمني بين البلدين[3]. وفي حين أتاحت لها الأولى رسم خريطة بحرية جديدة منحتها مساحات واسعة في شرق المتوسط، سيتبعها بالضرورة الدفاع عما تعتبره الآن وطنها البحري وأمنها القومي، فإن الثانية أدت إلى تدخل عسكري واسع في ليبيا، دفاعًا عن مصالحها البحرية والاقتصادية، وعن حلفائها الذين وقعوا معها الاتفاقيتين وجعلوا رسم حدودها البحرية الجديدة ممكنًا.

لم يكن الانقطاع الطويل بين السياستين البحريتين التاريخية والحالية، رغم الفوارق بينهما، إلا لغياب القدرات اللازمة لممارسة تركيا مثل هذه السياسة بمفردها طوال تاريخ الجمهورية، وكذلك غياب رؤية للسياسة البحرية ما وراء حدودها، فضلًا عن غياب الحافز الاقتصادي للسيطرة على مناطق بحرية لم تكن معروفة بغناها الهيدروكربوني الهائل مثلما أصبحت عليه اليوم.

ومع تنامي القدرات الاقتصادية والصناعية والعسكرية التركية، ومع الاكتشافات الكبيرة للنفط والغاز في شرق المتوسط التي رافقها عقد تحالفات إقليمية مثل الشراكة بين إسرائيل واليونان وقبرص ومصر التي أنشأت "منتدى غاز شرق المتوسط"، وتوقيع اتفاقية تحديد الحدود البحرية بين اليونان ومصر[4]، وفي سياق تنافس أنقرة في الشرق الأوسط مع أطراف إقليمية أخرى مثل مصر والإمارات والسعودية، ومع فرنسا وروسيا، بدأت تتبلور سياسة أنقرة البحرية الجديدة المرتبطة قانونيًا باستمرار اتفاقها مع ليبيا، كما نبين لاحقًا.

ونظرًا إلى الأهمية التي توليها أنقرة إلى تلكما الاتفاقيتين، اعتبر نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي (Fuat Aktay) أن مضمونهما يؤسس لمرحلة مختلفة عن السابق، فقد قال: "في شرق البحر الأبيض المتوسط، نحن نمزق الخرائط التي تهدف إلى حشرنا في البر الرئيس. إننا نصنع التاريخ في ليبيا"[5]. كما أشار تشاتاي إرجياس (Cagatay Erciyes)، مدير عام شؤون الحدود البحرية في وزارة الخارجية، إلى أن الاتفاق مع ليبيا: "يرقى إلى

1 Selcan Hacaoglu & Firat Kozok, "Turkish Offshore Gas Deal with Libya Upsets Mediterranean Boundaries," *World Oil*, June 12, 2019, accessed 5/4/2020, at: https://bit.ly/31P67ir

2 "Turkey's Ship Yavuz Set to Begin Drilling in Med Sea," *Hurriyet Daily News*, 5/10/2019, accessed 5/4/2020, at: https://bit.ly/31COkuH; "Turkey's Fatih drill ship starts operations off NE Cyprus," *Reuters*,15/11/2019, accessed 5/4/2020, at: https://reut.rs/3gj1p05

3 Tuvan Gumrukcu, "Turkey signs maritime boundaries deal with Libya amid exploration row," *Reuters*, 28/11/2019, accessed 10/8/2020, at: https://reut.rs/3fllwnK; Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs of the, Official twitter page, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/3kBweQy

4 Hellenic Republic, Ministry of Foreign Affairs, "Statement of the Minister of Foreign Affairs, Nikos Dendias, following the signing of the agreement on the delimitation of EEZ between Greece and Egypt," 6/8/2020, accessed 10/8/2020, at: https://bit.ly/33Sxbyg

5 "US coordinating with Turkey in Libya," *Daily Sabah*, 24/6/2020, accessed 30/6/2020, at: https://bit.ly/2CXewWl

مستوى رسالة سياسية مفادها أنه لا يمكن تهميش تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، ولا يمكن تحقيق أي شيء في المنطقة دون مشاركة تركيا"[6].

تعتمد الدراسة في مقاربتها لهذا الموضوع على النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، إذ تحولت السياسة التركية في السنوات القليلة الماضية نحو استخدام سياسة القوة، بدلًا من الاقتصار فقط على الدبلوماسية والقوة الناعمة التي سادت في العقد الأول من القرن الحالي. في الواقع، تسعى الدول في سياستها الخارجية إمّا إلى الأمن (security seeking) بالحفاظ على الوضع الراهن، وإمّا إلى السلوك الاستباقي والتدخل (pro-action seeking) بتغيير هذا الوضع اعتمادًا على قوتها. في هذا السياق، يذهب كليفتون مورغان وغلين بالمر إلى أنّ ثمة دولًا، خاصة الضعيفة، تعمل على منع التغيير طالما أن الوضع القائم ينطوي على استمرار تأمين الاستقرار لها، بينما تعمَد دولٌ أخرى، خاصة القوية، إلى تغيير الواقع ليتسق مع مصالحها المتزايدة. ومن العوامل المؤثرة في اختيار السلوك الثاني: قوة الدولة وقدراتها مقارنة بقدرات الدول الأخرى، وطبيعة البيئة الخارجية، والسياسات التي تتبناها الدول الأخرى[7]. وتشدّد المدرسة الواقعية إجمالاً على النزعة الدائمة للصراع بين الدول[8]، وتعتقد بأن سياسة القوة، وتعزيز القدرات، وعقد التحالفات؛ لزيادة قوة الدولة ومكانتها، هي ما يحقق أهدافها ويضمن أمنها ومصالحها القومية؛ لأن الفوضى تدفع الدول إلى القلق بشأن توازن القوى، بينما يجبر هيكل النظام الدولي، والإقليمي، الدول على إيلاء اهتمام دقيق لهذا التوازن[9]. بناءً على ذلك، تُظهر هذه الدراسة التغيرات التي دفعت أنقرة باتجاه تبني مقاربة واقعية في سياستها البحرية الجديدة وفي تدخلها في ليبيا.

وإزاء تطور خطاب السياسة الخارجية التركية وسلوكها الحازم لتحقيق أهدافها، تناقش الدراسة **أولًا**، السياسة البحرية التركية الجديدة في شرق المتوسط؛ من حيث جذور الرؤية التاريخية والحالية، وابتداع مفهوم الوطن الأزرق، وتوسيع سياستها إلى أعالي البحار وارتكازها على الأمن القومي والطاقة، وأسباب سعيها لعقد اتفاقات بحرية مع مصر وليبيا، والعوامل الاقتصادية والقانونية والجيوسياسية المؤثرة في السياسة البحرية الجديدة، مثل اكتشافات الغاز الكبيرة، وطبيعة الخلافات القانونية، والمشاريع المتنافسة لنقل الغاز إلى أوروبا. **ثانيًا**، التدخل العسكري في ليبيا، من حيث الأهمية التي يمثلها بالنسبة إلى تركيا، والسياق الليبي والإقليمي الذي دفع أنقرة إلى هذا التدخل، ومواقف القوى الدولية والإقليمية الأساسية المتضررة منه وتداعياته المحتملة عليها، والسياسة التركية إزاءها. ونختم بأهم استنتاجات الدراسة.

أولًا: السياسة البحرية التركية الجديدة في المتوسط

تعود رؤى السيطرة البحرية وإظهار نفوذ الدولة في تركيا إلى العهد العثماني. فمع امتداد الإمبراطورية على مساحات جغرافية واسعة تطل على بحار رئيسة تتوسط العالم، مثل البحر الأسود والبحر الأحمر والخليج العربي، فضلًا عن البحر الأبيض المتوسط، عمل العثمانيون على أن يكونوا جزءًا من شبكة التجارة الدولية. وقد بلغت الهيمنة العثمانية على البحار أوجها في عهد السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني. فمع تقديم العالم الجغرافي بيري رئيس (Peiri Reis) خريطته العالمية إلى السلطان سليم بعد سيطرته

6 Hacaoglu & Kozok.

7 Clifton Morgan & Glenn Palmer, "A two-good theory of foreign policy: An application to dispute initiation and reciprocation," *International Interactions*, vol. 22, no. 3 (1997), pp. 227-228.

8 Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories," *Foreign Policy*, no. 110 (Spring 1998), p. 30.

9 John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W.W. Norton & Company, 2001), pp. 19-21; John J. Mearsheimer, 'Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War', *International Security*, vol. 15, no. 1 (Summer1990), pp. 12-13.

مباشرة على مصر عام 1517، قام باستخدامها لتخطيط الحملات العسكرية في المحيط الهندي. كما بدأ السلطان سليمان بإنشاء قوة بحرية بقيادة القائد البحري خير الدين بربروسا (Hayreddin Barbarosa) أدت

إلى الهيمنة على البحر المتوسط[10]. ومع أن النفوذ العثماني تقلّص بعد الهزيمة البحرية في معركة ليبانتو (Lepanto) في عام 1571، مع الحلف المقدّس الذي دعا إليه البابا بيوس الخامس، والمكوّن من ائتلاف دول أوروبية كاثوليكية، على رأسها إسبانيا والبندقية[11]، فإنه بقي قائمًا نسبيًا حتى نهاية القرن الثامن عشر على الأقل، حيث ظلت الدولة العثمانية تسيطر على سواحل البحر المتوسط الشمالية الشرقية والجنوبية من اليونان إلى الجزائر، بينما بقيت تسيطر على الساحل الشرقي كاملاً حتى بداية القرن العشرين. واللافت أن ليبيا كانت آخر البلدان التي خسرها العثمانيون في الساحل الجنوبي، وذلك في عام 1911.

واكتسب مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك، شهرته لأول مرة بسبب قيادته معركة شبه بحرية حاسمة في التاريخ التركي، تمثلت بانتصاره في منطقة جناق قلعة الواقعة على مضيق الدردنيل عام 1915؛ ما منع سيطرة بريطانيا حينذاك على المضائق التركية والعاصمة إسطنبول[12]. كما تكتسب معاهدة مونترو لعام 1936 أهمية للأتراك بوصفها الضامن للسيطرة التركية على المضائق، أو على الأقل ما تبقى لهم من مناطق بحرية[13]. ويحظى التدخل العسكري في قبرص عام 1974 برمزية عالية لدى الأتراك أيضًا بوصفه، في جانب منه، انتصارًا على اليونان والقبارصة اليونانيين، المدعومين غربيًا، ومحاولاتهما حصر تركيا في الشريط البحري الضيق، الذي لا يتجاوز تلك الجزيرة.

لم يكن حزب العدالة والتنمية، الحاكم منذ عام 2002، خلوًا من التفكير في السياسة البحرية الفاعلة. فحتى قبل تأسيسه، كان لدى بعض من سينتمون إليه إدراك وتنظيرٌ لأهمية السياسة البحرية، وإن كان ذلك ضمن رؤية عامة. فقد وصف أحمد داود أوغلو في عام 1994 المضائق والممرات البحرية التي تسيطر عليها الدول الإسلامية[14]، وأبرزَ أهميتها العالمية في حال تضامنها، ودور تركيا في ذلك. وعندما كان وزيرًا للخارجية في عام 2010، أشار إلى أهمية إظهار الدولة مكانتها البحرية، فقال: "لتحديد السياسة البحرية التركية من خلال الإشارة إلى الأحواض البحرية القريبة، حاولنا إظهار مناطق نفوذ الدولة في البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط وبحر قزوين وخليج البصرة"[15]. وقد تزامن هذا الاهتمام الأخير مع اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، وبخاصة بعد أن كشف تقرير هيئة المسح الجيولوجي الأميركية، أن الاحتياطات القابلة للاستخراج تقدّر بنحو 122 تريليون قدم مكعبة (نحو 3420 مليار متر مكعب)[16]، كما تزامن مع محاولة إظهار تركيا أهميتها للخليج العربي وتعميق العلاقات مع دوله آنذاك.

---

10 Bezen Balamir Coşkun, "Soul Searching in the Gulf: From the Ottoman Age of Exploration to Strategic Depth and Trading State," in: Özden Zeynep Oktav & Helin Sarı Ertem (eds), *GCC-Turkey Relations: Dawn of a New Era* (Cambridge: Gulf Research Centre, 2015), pp. 50-51.

11 Andrew C. Hess, "The Battle of Lepanto and Its Place in Mediterranean History," *Past & Present*, no. 57 (November 1972), pp. 53-55.

12 Metin Gurcan & Robert Johnson (eds.), *The Gallipoli Campaign: The Turkish Perspective* (London/ New York: Routledge, 2016), p. 17.

13 Norman Pounds, *The Turkish Straits, Political Geography* (New York, NY: McGraw-Hill, 1972), pp. 288-289.

14 إذ يقول: "هناك قناة السويس وباب المندب (مخرج البحر الأحمر)، ومضيق هرمز (مخرج الخليج)، ومضيق ملقا (بين شبه جزيرة الملايو وسومطرة)، ومضيق سوندا (بين سومطرة وجاوا)، ومضيق لومبوك (بين بالي وماتارام)، والبسفور والدردنيل (مخرج البحر الأسود)، وتقع كلها تحت السيطرة الكاملة للبلدان المسلمة، وهناك مضيق جبل طارق الذي يفصل بين دولة مسلمة (المغرب) ودولة أوروبية (إسبانيا)"، يُنظر:
Ahmet Davutoglü, "The Clash of Interests: An Explanation of the World (Dis)Order," *Intellectual Discourse*, vol. 2, no. 2 (1994), p. 120.

15 'The Power Turkey does not Use is that of 'Strategic Depth'', Interview with Ahmet Davutoğlu, *Hürriyet Daily News*, 15/6/2010, accessed 15/11/2010, at: http://goo.gl/KGA5mT; Simon Waldman & Emre Caliskan, *The New Turkey and Its Discontents* (New York: Oxford University Press, 2017), pp. 280.

16 Gareth M. Winrow, "The Anatomy of a Possible Pipeline: The Case of Turkey and Leviathan and Gas Politics in the Eastern Mediterranean," *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 18, no. 5 (2016), p. 431.

وابتدع قوميون أتراك أيضًا، وهم حلفاء حزب العدالة والتنمية اليوم، مفهوم "الوطن الأزرق" (Mavi Vatan)[17]، وهو مفهوم جديد نسبيًا يتعلق بالدفاع الوطني، ويشير إلى أن "الوطن" لم يعد يشر إلى الأرض فحسب، وإنما أيضًا إلى البحر، أو "الوطن المائي"؛ وهو تعبير استخدمه أول مرة الأدميرال رمضان جيم غوردينيز (Ramazan Cem Gürdeniz) في عام 2006، وانتشر في آذار/ مارس 2019 عندما أجرى الأسطول التركي مناورات في شرق المتوسط تحت اسم "الوطن المائي"[18].

ويبدو أن تصور السياسة القائمة على هذا المفهوم لا ينحصر بالدفاع عن السواحل والمضائق التركية فقط، كحال السياسة التقليدية، بل يمتد إلى أعالي البحار، كما أن تلك السياسة تتمركز حول الأمن القومي والطاقة معًا. فقد عبّر الأدميرال البحري مراد بيلجل (Murat Bilgel)، في آذار/ مارس 2012، عن الهدف من استراتيجية تركيا البحرية، فقال: "ليس العمل في المناطق الساحلية فقط، وإنما أيضًا في أعالي البحار لتحقيق وجود متقدم، وتعزيز القدرة على حرمان الآخرين [من استغلال مناطقنا البحرية]، والقدرة على إظهار القوة". كما أكد قائد البحرية التركية، الأدميرال بوستان أوغلو (Bostanoğlu)، في أيلول/ سبتمبر 2013، أن "تصور تركيا للتهديد البحري 'قائم على الطاقة' وأن الدفاع عن مصالح تركيا في شرق البحر المتوسط يمثل أولوية قصوى للقوة البحرية"[19].

ومن أجل توسيع المناطق البحرية الاقتصادية الخالصة والوصول إلى أعالي البحار والدفاع عما تعتبره أنقرة مصالحها في التنقيب عن مصادر الطاقة، فقد احتاجت إلى دولٍ ساحلية في شرق المتوسط كي توقّع معها اتفاقيات ترسيم الحدود وتحديد الولاية القضائية البحرية، وبخاصة بعد توقيع الاتفاقية القبرصية - الإسرائيلية في عام 2010 التي رسمت حدودهما البحرية وسهّلت قانونيًا استقطاب الشركات العالمية للتنقيب عن الغاز. وقد دفع ذلك أنقرة إلى التوقيع على اتفاقية مع جمهورية شمال قبرص، في أيلول/ سبتمبر 2011، لاستكشاف عن النفط والغاز في شرق المتوسط[20]. لكن هذه الاتفاقية لا تلبي كل ما تستهدفه تركيا، إذ تظل تلك الجمهورية غير معترف بها دوليًا إلا من قبل تركيا فقط، كما أن هذه الاتفاقية لا تزال تحصرها في مناطق ضيقة وقريبة.

لذلك، حاولت أنقرة عقد اتفاقيات ترسيم حدود بحرية مع مصر وليبيا؛ إذ كانت هناك مساعٍ تركية لتوقيع اتفاقيات مع العقيد معمر القذافي والرئيس المصري حسني مبارك كان من شأنها أن ترسّخ مطالبها، لكن الثورات العربية في عام 2011 قطعت هذه المخططات بعد إطاحة كل منهما، وما تبع ذلك من عدم استقرار. وكان المحرك الفكري وراء حاجة تركيا إلى توقيع اتفاق مع ليبيا لترسيم حدود ثنائية ووضع المعايير البحرية التي ينبغي أن تقوم عليها هو الأدميرال جهاد يايجي (Cihat Yaycı)، الذي كانت أفكاره الأساس لمقترح قدمته تركيا إلى القذافي على هامش قمة الاتحاد الأوروبي مع أفريقيا في عام 2010، وهي الأفكار نفسها التي تم على أساسها توقيع اتفاقية التفاهم "حول ترسيم مناطق الولاية القضائية البحرية في المتوسط" مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا عام 2019[21].

---

17 Rayan Gingeras, "Blue Homeland: The Heated Politics Behind Turkey's New Maritime Strategy," War on the Rocks, 2/6/2020, accessed 10/8/2020, at: https://bit.ly/344RhFv

18 كان غوردينيز بين الضباط الذين سجنوا بعد محاكمات "المطرقة" 2011–2015 والذين اتهموا بقيادة محاولة متوقعة للانقلاب ضد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان عام 2007. وفي عام 2014، ذهبت الحكومة إلى أن هذه المحاكمات كانت جزءًا من خطة وضعها أتباع حركة فتح الله غولن في الجهاز القضائي. وأُطلق سراح غوردينيز في عام 2015 بعد أن أمرت المحكمة الدستورية بإعادة محاكمته. وقد ألف كتابًا نشر في عام 2016 صاغ فيه عبارة: "إن متن سفينة حربية يعادل الوطن"، والتي تم ترويجها منذ ذلك الحين في صحيفة **أيدنليك** التي يصدرها حزب "وطن" القومي. يُنظر:
International Crisis Group, "Turkey Wades into Libya's Troubled Waters," Crisis Group Europe Report no. 257 (April 2020), p. 7.

19 Tolga Demiryol, "Between Security and Prosperity: Turkey and the Prospect of Energy Cooperation in the Eastern Mediterranean," *Turkish Studies*, vol. 20, no. 3 (2019), pp. 454-455.

20 Eric R Eissler & Gözde Arasıl, "Maritime Boundary Delimitation in the Eastern Mediterranean," *The RUSI Journal*, vol. 159, no. 2 (2014), p. 78.

21 وضع يايجي كتابًا في عام 2019 بعنوان **ليبيا جارة تركيا بحريًا: دور ليبيا في ترسيم حدود شرق المتوسط** (*Libya Türkiye'nin Denizden Komşusudur: Doğu Akdeniz'de Deniz Alanlarının Sınırlandırılmasında Libya'nın Rolü*) قدم فيه أفكاره بتوسّع. ينظر: International Crisis Group, p. 9. يعرض الكتاب التطورات الأخيرة في شرق المتوسط، ويدعو إلى ضمان حقوق تركيا ومصالحها، التي تأتي على حساب أثينا، ويقدم الأساس القانوني لهذه الحقوق. ويذهب إلى أن

الخريطة (1)

"الوطن الأزرق" الذي تراه تركيا متضمنًا مناطقها الاقتصادية الخالصة

Source: Rayan Gingeras, "Blue Homeland: The Heated Politics Behind Turkey's New Maritime Strategy," 2/6/2020, accessed 10/8/2020, at: https://bit.ly/344RhFv

لقد اكتسب مفهوم "الوطن الأزرق" زخمًا في أيلول/ سبتمبر 2019 عندما ألقى الرئيس رجب طيب أردوغان كلمة أثناء وقوفه أمام خريطة تظهر 462 ألف كيلومتر مربع كوطن أزرق لتركيا[22]. ويتبنى حزب العدالة والتنمية، إلى جانب حزب الحركة القومية، هذا المفهوم وهذه السياسة الخارجية الإقليمية، التي تعزز القومية التركية وتحظى بالدعم المحلي. وحتى أحزاب المعارضة صوتت لصالح الاتفاق البحري مع ليبيا، رغم أنها انتقدت الحكومة لاحقًا لربطه بقرارها إرسال القوات التركية إلى ليبيا الذي تعارضه بعض هذه الأحزاب[23]. ولعل الاكتشاف الأخير في حوض البحر الأسود، الذي أعلنه الرئيس أردوغان في 21 آب/ أغسطس 2020 والمتعلق بوجود كميات كبيرة تصل إلى نحو 320 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي[24]، قد عزز مفهوم "الوطن الأزرق"؛ ما سيجعله جزءًا أساسيًا من السياسة الخارجية مستقبلًا.

من الواضح، أن توقيع الاتفاقية مع ليبيا، يعني أن خطوط الطول هي التي أُخذت في الاعتبار وليست خطوط العرض. ويعني ذلك، من جهة، اعتبار حدود اليونان البحرية الاقتصادية مقصورة على ساحل البر اليوناني الرئيس، وليس على أساس مجال عشرات الجزر اليونانية الصغيرة شرق المتوسط ومدخل بحر إيجة. ويعني، من جهة أخرى، منح تركيا وجمهورية شمال قبرص مجالًا بحريًا واسعًا، إذ أصبح الشريط الطولي لقلب شرق

السواحل المتقابلة في شرق المتوسط والعلاقة التاريخية العميقة بين تركيا وليبيا، تجعل البلدان يحميان الحقوق المشروعة في البحر إن أصبحا شريكين في تجاوز القيود المفروضة على الولاية القضائية البحرية. ينظر:
"Libya, the sea is Turkey's neighbor," Avrasya Foundation, 22/10/2019, accessed on 30/6/2020, at: https://bit.ly/2C0PRzE

22 Michael Mackenzie, "Turkey's Blue Homeland sea doctrine sails on despite admiral's resignation, *Ahval*, 29/5/2020, accessed on 16/7/2020, at: https://bit.ly/391nzI6

23 International Crisis Group, pp. 8-9.

24 "Turkey discovers 320 billion cubic metres natural gas reserve in Black Sea," *Hurriyet Daily News*, 21/8/2020, accessed on 21/8/2020, at: https://bit.ly/2FF9Sh4

المتوسط، وصولاً إلى الحدود المصرية - الليبية البحرية[25]، مناطق اقتصادية تقتسمها تركيا مع ليبيا، وترتب عليه توسيع المنطقة الاقتصادية التركية الخالصة.

ويمكن حصر بعض أسباب توقيع تركيا الاتفاقية البحرية مع ليبيا، وأثرها في سياستها في شرق المتوسط، فيما يلي:

1. أصبحت منطقة شرق المتوسط مسرحًا نشطًا للتنافس الإقليمي ولشركات ومنظمات الطاقة الدولية ذات المصلحة؛ فقد أصبحت نقطة التقاء وصراع بين تركيا واليونان وقبرص وإسرائيل ومصر، ولأهم شركات الطاقة مثل برتيش بتروليوم (BP)، وإيني (ENI) الإيطالية، وتوتال (Total) الفرنسية، وإكسون (Exxon) الأميركية، ولأهم المنظمات المعنية مثل الوكالة الدولية للطاقة، ومنظمة الدول المصدرة للنفط، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وأخيرًا للبلدان التي تحتاج إلى إمدادات الطاقة، مثل دول الاتحاد الأوروبي. لذا، أصبح التنافس والمخاطر يشمل أطرافًا جديدة[26]. ومن ثمّ، فإن بقاء تركيا بعيدة عن هذا الحراك السياسي والاقتصادي، وهي تملك أطول ساحل في شرق المتوسط، ستكون له تداعيات على مكانتها ونفوذها واقتصادها.

2. أثار ظهور تحالفات إقليمية جديدة في شرق المتوسط المخاوف الأمنية التركية؛ مثل الشراكة بين إسرائيل واليونان وقبرص ومصر. فقد أنشأت هذه الدول "منتدى غاز شرق المتوسط" (Eastern Mediterranean Gas Forum) الذي حظي بدعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، واستثنى عضوية تركيا وشمال قبرص[27]، كما استثنى سورية ولبنان بوصفهما لا تقيمان علاقات مع إسرائيل. وعمّق إنشاء هذا المنتدى مخاوف تركيا من الاستبعاد وشعورها بالتهديد، وبخاصة بعد انسحابها منذ عام 2010 من المناورات البحرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل في المتوسط التي كانت تسمى "ريليانت ميرميد" (Reliant Mermaid)[28]، وأحلت الولايات المتحدة اليونان محل تركيا، واستمرت بإجراء المناورات وأعادت تسميتها بـ "نوبل دينا" (Noble Dina)[29]. وردًا على ذلك، لجأت تركيا إلى موازنة هذا التهديد المتصور بزيادة وجودها العسكري والبحري والسعي لبلورة سياستها الجديدة.

3. إثبات الحقوق قانونيًا وبالأمر الواقع؛ إذ تعتبر تركيا أن الحراك الجاري في شرق المتوسط يستلزم إثبات حقوقها للتعامل مع أي عقوبات محتملة من الاتحاد الأوروبي أو من الولايات المتحدة. فقد هدد الاتحاد الأوروبي بعقوبات على تركيا إن لم تتوقف عن أنشطتها بالقرب من قبرص[30]، بينما أقرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي، في عام 2019، قانون الأمن والشراكة لشرق المتوسط (Eastern Mediterranean Security and Partnership Act)، الذي يطلب من لجنة أميركية أن تقدم تقريرًا عن أنشطة الحفر التركية. ومع أنه لم يرد ذكر تركيا بالاسم، فإن القانون ينص على إبلاغ الولايات المتحدة بأي عائق أمام أنشطة الحفر القبرصية داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة وأي "أنشطة غير قانونية"

---

25 "غاز شرق المتوسط، الأبعاد الاقتصادية والعسكرية"، **تقدير موقف**، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/2/5، شوهد في 2020/2/15، في: https://bit.ly/2BVlBGy

26 Mehmet Efe Biresselioğlu, Clashing Interests in the Eastern Mediterranean, *Insight Turkey*, vol. 21, no. 4 (Fall 2019), pp. 116-118.

27 Ibid., pp. 118-119.

28 بدأت هذه المناورات منذ عام 1997 بين الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل في شرق المتوسط وكانت تجرى سنويًا، وقد انسحبت تركيا منها بعد الهجوم الإسرائيلي على سفينة الحرية "مافي مرمرة" التي كانت متجهة إلى غزة في أيار/ مايو 2010.

29 Demiryol, p. 454.

30 نفذ الاتحاد الأوروبي بعض تهديداته، ففرض عقوبات محدودة مثل "تخفيض دعمه المالي المخصص لتركيا بوصفها مرشحة لعضوية الاتحاد، وتعليق المفاوضات معها حول اتفاقية النقل الجوي". يُنظر: "الاتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على تركيا بسبب قبرص"، **روسيا اليوم**، 2019/7/15، شوهد في 2020/8/10، في: https://bit.ly/3gKnci1

في شرق البحر المتوسط[31]. لذلك، سعت تركيا إلى توقيع اتفاقيتين بحريتين مع جمهورية شمال قبرص وليبيا لتعزيز حججها القانونية في مواجهة مثل تلك العقوبات.

4. عرقلة المشاريع المنافسة ومحاولة استبدالها لمصلحة تركيا؛ فمن خلال الدعاوى القضائية يمكن أن تؤخر مد خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي تنوي اليونان وإسرائيل وقبرص بناءه، وتزيد تكاليفه[32]. وكانت تركيا تعوّل على أن تولي مصر مصلحتها بالدرجة الأولى؛ لأن اتفاقهما سيمنح الأخيرة مساحات جديدة واسعة في البحر. ويذهب أحد الباحثين إلى أن اتفاق هاتين الدولتين كان سيوفر لمصر نحو 26500 كيلومتر مربع إضافي، على أساس أن قبرص وكريت يتعين ألا يكون لهما جرف قاري وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. لذلك، يجب أن يكون الخط الذي يقسم الجرف القاري لتركيا ومصر هو الخط الوسطي في شرق المتوسط، ما سيمنح مصر 15000 كيلومتر مربع من المنطقة الاقتصادية الخالصة من اليونان و11500 كيلومتر مربع من قبرص[33]. لكن مصر وقعت مؤخرًا اتفاقًا مع اليونان يحدد حدودهما البحرية، كما سبقت الإشارة.

5. تلبية حاجات البلاد من النفط والغاز وتقليص الاعتماد على الغاز الروسي؛ إذ تعتمد تركيا على الغاز الطبيعي المستورد بنسبة 98 في المئة، أكثر من نصفها يأتي من روسيا[34]. لذلك، فإن توقعات زيادة اعتماد تركيا على إنتاجها الخاص من شرق المتوسط بعد الاكتشافات الضخمة في المنطقة، كما نوضح تاليًا، يجعلها حازمة في سياستها البحرية الجديدة، وبخاصة بعد أن شجعها الاكتشاف الأخير في البحر الأسود، الذي "سيبدأ الإنتاج منه في عام 2023 لتجاوز عجز الحساب الجاري"، على "تسريع عمليات الاستشكاف في المتوسط"، وهو ما من شأنه أن يجعلها "لاعبًا أساسيًا في مجال الطاقة"[35]، بحسب وزيري الطاقة والخارجية.

ونظرًا إلى أهمية العوامل الاقتصادية، والقانونية، والجيوسياسية أعلاه، وتأثيرها في السياسة البحرية التركية الجديدة، يمكن تاليًا توضيح مضامينها ودلالاتها. ويشمل ذلك: **1.** أهم اكتشافات الغاز في شرق المتوسط التي ألهبت التنافس الجديد، **2.** طبيعة الخلافات القانونية التي نشبت بسبب هذه الاكتشافات ومحاولات تركيا إثبات ولايتها القضائية، **3.** أهم المشاريع المتنافسة لنقل الغاز إلى أوروبا.

1. **اكتشافات الغاز الطبيعي**: يعود تطور قطاع الهيدروكربونات في شرق البحر المتوسط إلى 80 عامًا، لكن اكتشافات احتياطيات الغاز الطبيعي الكبيرة بدأت منذ عام 1999، باكتشاف حقل نوا (Noa) قبالة ساحل إسرائيل وقطاع غزة واحتوى على 1.2 مليار متر مكعب، تلاه الحقول الإسرائيلية التالية: ماري-بي (Mari-B) في عام 2000 واحتوى على 30 مليار متر مكعب، وحقل تامار (Tamar) في عام 2009 الذي يقدّر بنحو 320 مليار متر مكعب، وحقل ليفياثان (Leviathan) في عام 2010 وهو أكبر اكتشاف في أعماق البحار ويتضمن نحو 600 مليار متر مكعب. ثمّ تلتها الاكتشافات في قبرص في عام 2011، أي في حقل أفروديت (Aphrodite) بنحو 129 مليار متر مكعب. لكن عام 2015 شهد أكبر اكتشاف حتى الآن في شرق المتوسط وهو حقل "ظهر"

31 Biresselioğlu, pp. 123-124.

32 International Crisis Group, p. 11.

33 **Yasar Yakis, "Turkey, Egypt would have much to gain from détente**," *Arab News*, 24/5/2020, accessed on 18/7/2020, at: https://arab.news/mn4xs

34 The Kremlin, Moscow, "Meeting of High-Level Cooperation Council between Russia and Turkey," 8/4/2019, accessed on 13/7/2020, at: https://bit.ly/3emeK6E; "Nuclear Power in Turkey," World Nuclear Organization, May 2015, accessed on 23/8/2015, at: https://bit.ly/3fHMht0

35 "Turkey discovers 320 billion cubic metres natural gas reserve in Black Sea."

العملاق في مصر، الذي تقدر احتياطاته المثبتة بنحو 845 مليار متر مكعب. أما النفط، فاحتياطاته المثبتة تعد قليلة حتى الآن مقارنة باحتياطات الغاز، حيث تقدر كميته بنحو 1.7 مليار برميل[36].

ومن الواضح أن هذه الاكتشافات الضخمة في منطقة شرق المتوسط تعطي أفضلية اقتصادية وجيوسياسية لمنافسي تركيا الإقليميين على حسابها؛ ما حفزها على اتباع سياستها البحرية الجديدة، وعلى تطوير برنامجها الخاص للمسح الجيولوجي. فقد أعلنت عام 2013 عن تطوير سفينة حديثة بقيمة 100 مليون يورو قادرة على المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد، واشترت سفينة أبحاث حديثة من النرويج سمتها "خير الدين بربروسا"، وهو اسم ذو دلالة كما سبق، ودخلت الخدمة في عام 2014 مصحوبة بسفن عسكرية[37]. وفضلاً عن ذلك، أصبحت سفن الحفر والتنقيب "يافوز" و"الفاتح" و"عروج رئيس" تعمل حاليًا لاستكشاف حقول خاصة بتركيا.

2. **خلافات الوضع القانوني ومحاولات أنقرة إثبات ولايتها القضائية:** بحسب الاتفاقية البحرية مع ليبيا، فإن اليونان وقبرص هما المتضررتان الأساسيتان منها. ووفق تقسيم الخريطة الجديدة، ثار خلافان أساسيان مع تركيا على المناطق الخاصة بكل دولة والوضع القانوني بشأنها.

- **الخلاف الأول:** يتعلق بالمبدأ القانوني لتقسيم المناطق البحرية لكل دولة. فاليونان وقبرص تقولان إن المنطقة الاقتصادية الخالصة (Exclusive Economic Zone, EEZ) هي المعتمدة قانونيًا، بينما تذهب تركيا إلى الاعتماد على مبدأ الجرف القاري (Continental Shelf). فبين عامي 2003 و2010، تم توقيع سلسلة من الاتفاقيات الثنائية لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية بين قبرص ومصر وإسرائيل. وفي عام 2007، وقعت قبرص اتفاقية منطقة اقتصادية خالصة أخرى مع لبنان. واحتجت أنقرة، مدعية أن الاتفاق القبرصي - اللبناني ينتهك الحقوق السيادية لكل من تركيا وشمال قبرص[38]، فضلاً عن الاتفاق المصري – اليوناني الأخير.

  وينبع هذا الخلاف من حقيقة أن تركيا ليست من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (United Nations Convention on the Law of the Seas, UNCLOS)، بينما اليونان وقبرص موقعتان عليها. تؤسس تركيا موقفها في المقام الأول على مبادئ الاتفاق، والحل العادل، والترتيبات المؤقتة على النحو المشار إليه في المادتين 74 و83 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فيما يتعلق بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري على التوالي. وتدعي تركيا أيضًا أن "تعيين الجرف القاري في بحر شبه مغلق مثل البحر الأبيض المتوسط يجب أن يتم عن طريق اتفاق يحترم [حقوق و] مصالح البلدان المعنية بموجب القانون الدولي، والعرفي والسوابق القضائية"، وكذلك "من الرأي القانوني القائل بأن جزيرة قبرص في الغرب والجزر اليونانية في المنطقة، بما في ذلك جزيرة كاستيلوريزو (Castellorizo)، لا يمكن أن ينتج منها منطقة اقتصادية خالصة/ منطقة اقتصادية كاملة، بموجب القانون الدولي لأنها تشوه ترسيم الحدود المنصف"[39]. وقد زاد الاتفاق اليوناني – المصري الأمر تعقيدًا الذي أخذ في الاعتبار الجرف القاري لجزيرتي كريت ورودس اليونانيتين؛ ما يعني تقاطع المنطقة البحرية لهاتين الدولتين مع المنطقة البحرية التي حددتها تركيا مع حكومة الوفاق الليبية.

---

36 Demiryol, p. 448; Biresselioğlu, p. 122; Winrow, p. 431; Eissler & Arasıl, p. 76. "The Natural Gas revolution in Cyprus," Delek Drilling, accessed on 30/6/2020, at: https://bit.ly/3dSP3u7; Hasan Selim Özertem, "Turkish foreign policy and the energy bonanza in the Eastern Mediterranean," *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 18, no. 4 (2016), p. 363.

37 Özertem, pp. 377-378.

38 Demiryol, p. 451.

39 Biresselioğlu, p. 124.

الخريطة (2)

تصور لتقاطع المناطق البحرية بحسب اتفاقيتي مصر واليونان، وتركيا وليبيا

المصدر: من إعداد الباحث. والرسم تقريبيٌ فقط لتوضيح تعارض الاتفاقيتين.

ويتلخص موقف تركيا بشأن الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة في: **أولًا**، بدلًا من الصفقات الثنائية، تدعو أنقرة إلى اتباع نهج متعدد الأطراف لتحديد الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة لضمان الحقوق السيادية للأطراف الثالثة. **ثانيًا**، تشعر الحكومة التركية بالقلق من أن إعادة رسم الحدود البحرية هو على حسابها، ما يعرّض موقع تركيا في بحر إيجة للخطر أيضًا، حيث تنازعت مع اليونان لفترة طويلة حول الجرف القاري. **ثالثًا**، أن مسألة قبرص تحدد بشكل مباشر تصور تركيا؛ فهي ترى أن الموارد الطبيعية لقبرص تخص كلتا الطائفتين في الجزيرة، وتصرّ على أنه لا ينبغي للقبارصة اليونانيين أن يرسموا حدود الجزيرة البحرية من جانب واحد حتى يضمن القبارصة الأتراك تلقي حصتهم[40]، أو بعد توحيد الجزيرة وفق تسوية متفق عليها.

- **الخلاف الثاني**: هذا الخلاف ناشئ من الأول، أي بفعل مضي قبرص في ترسيم حدودها دون اعتبار للوضع المقسّم في الجزيرة. فتمتّع قبرص اليونانية بالاعتراف الدولي أغراها للقيام بأنشطة الحفر من جانب واحد. وبموجب ذلك، قامت بشكل أحادي في 6 كانون الثاني/ يناير 2007 بتقسيم حقول التنقيب والحفر بالقرب من الجزيرة إلى 13 وحدة (blocks). وقد اعتبرت تركيا أن الوحدات 1 و4 و5 و6 و7 تتداخل مع الجرف القاري التركي[41]. وفضلًا عن ذلك، عندما بدأت قبرص بالتنقيب في 19 أيلول/ سبتمبر 2011 في الوحدات الثلاث عشرة التي عينتها من قبل، ردت أنقرة بالتوقيع على اتفاقية لترسيم حدود الجرف القاري مع شمال قبرص في اليوم التالي. وبناءً على هذه الاتفاقية، أصدرت شركة البترول الوطنية التركية تراخيص حفر لشركة الطاقة التركية المملوكة للدولة (TPAO). وتتداخل المنطقة المرخصة من قبل شمال قبرص مع غالبية الوحدات التي تطالب بها قبرص بالفعل. فإضافة إلى الوحدات الخمس التي تطالب بها تركيا، فإن 11 من أصل 13 وحدة أصبحت تتنازع عليها تركيا وشمال قبرص مع قبرص[42].

40 Demiryol, pp. 451-452.

41 Winrow, p. 442; Biresselioğlu, p. 124.

42 Özertem, p. 366; Demiryol, p. 454.

3. **مشاريع نقل الغاز المتنافسة واستبعاد تركيا:** تزايد قلق تركيا لأن مشاريع نقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا التي يجري العمل على اعتمادها، تتجاهل مشروعها الخاص الأقل تكلفة اقتصاديًا والأسهل لوجستيًا والأكثر معقولية من الناحية الجغرافية. ويعني ذلك بالنسبة إليها أن الاعتبارات الجيوسياسية المنافسة تتفوق على أفضليات واعتبارات السوق. وهناك ثلاثة مشاريع مقترحة ومتنازعة لنقل الغاز إلى أوروبا[43]:

- **المشروع الأول:** إنشاء محطة للغاز الطبيعي المسال في منطقة فاسيليكوس (Vasilikos) في قبرص، وقد توقف هذا المشروع بسبب الخلافات السياسية بين تركيا وقبرص.
- **المشروع الثاني:** خط الأنابيب "إيست-ميد" (EastMed) البحري، ويمتد من إسرائيل عبر قبرص إلى كريت ثم البر الرئيس لليونان، متجاوزًا تركيا. وقد تم النظر في مسارين محتملين له: **أحدهما** بطول 1200 كم في البحر، و500 كم في البر (يربط اليونان وإيطاليا)، والآخر بطول 1550 كم في البحر و20 كم في البر (يربط اليونان وبلغاريا). ويمكن لهذا المشروع أن يزيد أمن الإمدادات لأوروبا، وأن يحقق فوائد اقتصادية ومعرفة بتكنولوجيا الطاقة لليونان. ومع ذلك، من المتوقع أيضًا أن يؤدي إلى تفاقم النزاع الخطير على أراضي الجرف القاري بين اليونان وتركيا. أما **المسار الآخر** فيحتمل أن يبلغ طوله نحو 1900 كم (1300 في البحر و600 في البر)، ويمر عبر قبرص وكريت واليونان، ونقطة اتصال بخط الأنابيب البحري بوسيدون (IGI Poseidon) الذي يبلغ طوله 207 كم بين اليونان وإيطاليا. وينطوي المشروع برمته على تحديات فنية بسبب عمق الخط في البحر وطوله؛ مما يجعله الحل الأكثر تكلفة بين البدائل الأخرى، وبتكلفة تقديرية تصل إلى 20 مليار دولار. وستبلغ الطاقة الأولية للمشروع نحو 10 مليارات متر مكعب في السنة.
- **المشروع الثالث:** خط أنابيب تحت البحر من إسرائيل إلى تركيا بطول 500 كم لتصدير فائض الغاز من المنطقة إلى أوروبا. ويفترض أن ينقل الغاز من الحقول البحرية الإسرائيلية (وبخاصة ليفياثان) إلى ميناء جيهان التركي (المؤهل أصلًا لتصدير الطاقة). وسيتكلف المشروع نحو 2.5 مليار دولار. وتعد معظم المخاطر المرتبطة به سياسية بسبب الحالة المتوترة بين أنقرة وتل أبيب. ونظرًا إلى أن أقصر طريق من حقل ليفياثان إلى ميناء جيهان يمر عبر المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، فقد يكون إنشاء خط الأنابيب خارج هذا المسار.

وعلى الرغم من الجدوى الاقتصادية والقرب الجغرافي للمشروع التركي - الإسرائيلي، فإن الاكتشافات الجديدة في حقل أفروديت قبالة الساحل الجنوبي لقبرص قد شجعت على أولوية المشروع المنافس "إيست-ميد"، الذي تمت الموافقة عليه رغم ارتفاع تكلفته. فقد اعتبر الاتحاد الأوروبي هذا المشروع ذا مصلحة مشتركة؛ إذ تواصل إسرائيل وقبرص واليونان الدفع باتجاه بنائه. ففي 4 كانون الثاني/ يناير 2020، وقّعت اليونان وقبرص وإسرائيل، في أثينا، على اتفاق مبدئي بشأن هذا الخط. ويتصور أن يبدأ العمل بالتصدير عبره في عام 2025. ولكنّ هناك غموضًا وصعوبات لا تزال تعترضه، غير التكلفة المرتفعة، إذ لم يُشر مثلًا إن كانت إسرائيل ستطلب موافقة تركيا على مرور الأنبوب عبر المياه الاقتصادية التركية. أما إيطاليا، التي كان من المتوقع أن تكون طرفًا في المشروع، فلم ترسل مندوبًا عنها للتوقيع، إذ ثمة شكوك في روما حول جدوى المشروع وإمكانية تمويله وتنفيذه، لا سيما أن دول جنوب أوروبا لا تعاني نقصًا في إمدادات الغاز، بعد بدء عمل خط السيل التركي في كانون الثاني/ يناير 2020[44].

43 Biresselioğlu, p. 127; Demiryol, p. 450.

44 "غاز شرق المتوسط، الأبعاد الاقتصادية والعسكرية".

واللافت أن التكتل الإقليمي المعادي لتركيا في شرق المتوسط لم يكن قائماً قبل تردي العلاقات التركية - الإسرائيلية في عام 2010، ولا في عهد الرئيسين المصريين السابقين حسني مبارك ومحمد مرسي. فعلى سبيل المثال، تقدمت المفاوضات بين تركيا وإسرائيل في عام 2007 إلى مستوى عالٍ، بحيث قررا الربط بينهما من خلال خمسة خطوط أنابيب تنقل النفط والغاز الطبيعي والمياه والكهرباء وكابلات الألياف الضوئية عبر شرق البحر المتوسط، بما يسمى مشروع تيار المتوسط (Med-Stream)، أعقبه قرار ببناء خط أنابيب نفط من جيهان إلى عسقلان في عام 2008[45]. وكانت المشاريع المشتركة مع تركيا تحظى أيضًا بتأييد الولايات المتحدة، فقد أعلن نائب الرئيس الأميركي جو بايدن (Joe Biden) في عام 2014 أن "بناء خط أنابيب غاز يربط بين إسرائيل وقبرص وتركيا، مع امتداد لأوروبا، سوف يحرّر تركيا واليونان من اعتمادهما على روسيا في مجال الطاقة"[46]. ويعني تصاعد الخلاف مع تركيا بعد التوتر مع إسرائيل وفي عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن صراع التوجهات الإقليمية هو أحد أهم العوامل في الصراع الدائر في شرق المتوسط، وهو أساس التكتلات الإقليمية الجديدة القائمة على مشاريع وأجندات متنافسة بشدة.

ثانيًا: التدخل العسكري في ليبيا

يعد الاتفاق العسكري والأمني مع ليبيا جزءًا أساسيًا من السياسة البحرية التركية الجديدة وامتدادًا ضروريًا لها. كما أنه يعبّر عن التحول في السياسة الخارجية القائمة، في جزءٍ أساسي منها، على سياسة القوة وإظهارها، وعن تحدٍ لقوى دولية وإقليمية. ويمكن توضيح ذلك من خلال: **1.** الأهمية التي يمثلها هذا التدخل لتركيا، **2.** والسياق الذي أتاح هذا التدخل، **3.** ومواقف القوى الدولية والإقليمية الأساسية المتضررة من هذا التدخل وتداعياته المحتملة عليها، والسياسة التركية إزاءها.

1. أهمية التدخل لتركيا

يمكن توضيح الأهمية التي يمثلها التدخل العسكري في ليبيا بالنسبة إلى أنقرة وسياستها البحرية، وكذلك التحول الذي أحدثه هذا التدخل في سياستها الخارجية، من خلال النقاط الافتتاحية التالية:

أولًا، تمثل ليبيا صلة الوصل الضرورية والشرعية التي تحتاج إليها أنقرة لسياستها البحرية الجديدة؛ فمن دون الاتفاقيتين الرسميتين مع ليبيا على ترسيم الحدود البحرية وطلب المساعدة العسكرية، لا تستطيع أن تُبقي قواتها في أعالي البحار، ولا أن تمدّ نفوذها نحو عمق المتوسط. وبهذا، يمثل دعم حكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة الليبي أهميةً لاستمرار الولاية القضائية التركية على حدودها البحرية الجديدة. ومن أجل ضمان استمرار عمل الحكومات الليبية مستقبلًا بالاتفاقية البحرية، وتأمين تصديق أول برلمان ليبي موحد جديد ما بعد استقرار البلاد، تعمل تركيا على دعم حكومة الوفاق لتحقيق تقدم عسكري حاسم يزيد القوة التفاوضية لهذه الحكومة في أي تسوية سياسية ويزيد ثقل ممثليها في الدولة الليبية مستقبلًا. ومن دون هذا الدعم أو التدخل، قد يتقدم نفوذ الأطراف المحلية الليبية المعادية لتركيا والقوى الإقليمية المنافسة؛ ما يهدد المصالح التركية في ليبيا ووجودها البحري في المتوسط.

45 Kıvanç Ulusoy, "Turkey and Israel: Changing Patterns of Alliances in the Eastern Mediterranean," *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 22, no. 3 (2020), p. 415.

46 Winrow, p. 433.

ثانيًا، التدخل العسكري في ليبيا هو الأكثر تعبيرًا عن التحول الجوهري في السياسة الخارجية التركية، وتهتمّ أنقرة بإظهاره للدفاع عن المصالح في الخارج، وعن الحلفاء في مواجهة المنافسين، وهو سلوكٌ عسكري عابر للحدود يحتاج إلى قوة إقليمية كبيرة ذات قدرات عسكرية ذاتية وسلسة إمداد، ودعم اقتصادي، وحضور دبلوماسي دولي وإقليمي للمواجهة أو المفاوضة.

ثالثًا، يمثل التدخل في ليبيا تحديًا لقوى دولية كبرى، مثل فرنسا وروسيا، وباستخدام القوة العسكرية ضد مصالحهما. وهذه هي المرة الأولى، منذ تأسيس الجمهورية، التي تتجاوز القواتُ التركية بمفردها المناطقَ الحدودية وتدخل في صراعٍ ضد دول كبرى.

رابعًا، يمثّل التدخل التركي في ليبيا تحديًا لمصر، وربما ردًا على القاهرة في تقويض السياسة والمصالح التركية. فبعد تحالفها مع الإمارات والسعودية لمواجهة تركيا وقطر في المنطقة العربية، وتحالفها مع اليونان وقبرص وإسرائيل لحصر أنقرة في شريط بحري ضيق وتهميشها في مشاريع الطاقة في شرق المتوسط، يتيح هذا التدخل وصول نفوذ تركيا إلى الحدود المصرية المباشرة، وقد يشكّل تهديدًا لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي دشّن تلك السياسات المعادية لأنقرة.

2. سياق قرار التدخل في ليبيا

في الواقع، تعتبر ليبيا ساحة معركة محلية وصراع إقليمي ودولي منذ إطاحة العقيد معمر القذافي في عام 2011. ومن اللافت أن الصراع بدأ بعد أن أجريت سلسلة من الإجراءات الديمقراطية التي كانت واعدة. ففي تموز/ يوليو 2012، عقدت البلاد أول انتخابات عامة لانتخاب المؤتمر الوطني العام، وفي شباط/ فبراير 2014، أجريت انتخابات عامة لاختيار الجمعية التأسيسية المكونة من 200 مقعد لإعداد دستور جديد. وفي حزيران/ يونيو 2014، أجريت انتخابات عامة مرة أخرى لانتخاب مجلس النواب. وقد حاولت السلطات الليبية الجديدة إعادة بناء القوات المسلحة، لكن معظم الثوار على القذافي اعتبروا الجيش السابق منظمة سيئة السمعة بسبب ارتباطها بالنظام القديم. ومنذ آب/ أغسطس 2014، انخرطت الأطراف السياسية المتنافسة في صراع لفرض هيمنتها على الحياة السياسية. وبعد الانقسام بين مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس، وبصرف النظر عن تفاصيل ادعاء الشرعية، انضمت الأطراف المتنازعة لمحادثات السلام تحت رعاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة برناردينو ليون. لكن لم تُقدَّم تنازلات كافية لإنجاح الحوار، كما كان القرار السياسي متأثرًا بالقوى الفاعلة الموجودة على الأرض والتي كانت تسيطر على المؤسسات الضعيفة[47]. ومع ذلك، نجح مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا، مارتن كوبلر، في مواصلة المفاوضات في مدينة الصخيرات في المغرب، وتوصلت الأطراف إلى اتفاق في كانون الأول/ ديسمبر 2015 على توحيد السلطة التنفيذية في حكومة واحدة، والتشريع في برلمان واحد، وتوحيد الجيش، وإنشاء مجلس أعلى للدولة في طرابلس يتألف من رئيس ونائبين ومقرر. وحدّد الملحق الأول للاتفاقية السياسية الليبية تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة عضو مجلس النواب في طرابلس، فايز السراج[48]، وحاز الاتفاق والحكومة على اعتراف الأمم المتحدة.

لكن الصراع العسكري تعاظم بعد الاتفاق، كما تزايد النزاع على الشرعية. وغذّى الصراعَ المحلي تنافسٌ إقليمي أوسع بين داعمي الثورات العربية والتحول الديمقراطي، مثل تركيا وقطر، وبين المناوئين لهذه الثورات، مثل السعودية والإمارات ومصر. وقد دخل الصراعُ مرحلةً حرجةً مع بدء الجنرال خليفة حفتر - قائد ما يعرف بالجيش

47 أليسون بارجيتر، "عقبات أمام الانتقال الديمقراطي في ليبيا"، في: **الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 341، 350.

48 The United Nations, United Nations Support Mission in Libya, "Libyan Political Agreement," December 17, 2015, accessed on 18/5/2019, at: https://bit.ly/2L3eP4t

الوطني الليبي الذي يستند إلى دعم مجلس النواب في طبرق - هجومًا شاملًا على العاصمة طرابلس في نيسان/ أبريل 2019 لإنهاء وجود حكومة الوفاق ومجلس الرئاسة الليبي، وحسم الأزمة عسكريًا.

ومع نجاح قوات حفتر في الوصول إلى محيط العاصمة طرابلس وقصفها باستمرار، حاول الرئيس أردوغان تحديد الأطراف المسؤولة عن تفاقم الوضع في ليبيا، وأشار إلى أن التحديات التي تواجه البلاد تنبع من الدول التي تدعم الجنرال حفتر، بينما اعتبر أن بلاده تسعى "لمساعدة ليبيا على عدم الفشل". وألمح إلى أن تركيا ستتدخل لإنقاذ الحكومة الليبية التي "تواجه دكتاتورًا تدعمه بعض الدول العربية". وأن تركيا "ستقف بحزم مع إخوانها الليبيين كما فعلت في الماضي، وستبذل كل إمكاناتها لإحباط الجهود لتحويل ليبيا إلى سورية جديدة"[49].

جاء قرار تركيا بالتدخل بعد أن بدأت قوات حفتر بتهديد بقاء حكومة الوفاق في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019. فالدعم الذي قدمته أنقرة سابقًا لم يكن كافيًا لصدّ الهجوم، ومنه مثلًا، بحسب تقرير لمجموعة الأزمات الدولية، إرسال ضباط وسُفن محمّلة بالأسلحة والمعدات العسكرية والدفاعات الجوية إلى طرابلس لحمايتها، فضلًا عن ناقلات جند مدرعة من طراز "كيربي" (Kirpi) وطائرات مسيرة مقاتلة من طراز "بيرقدار" (Bayraktar TB2) مصنوعة في تركيا. وأدى هذا الدعم التركي إلى إبطاء تقدم قوات حفتر، وسمح لقوات حكومة الوفاق باستعادة بعض المناطق التي خسرتها عند اندلاع الحرب الأخيرة، لكنه لم يوقف الحرب أو يُبعد قوات حفتر عن محيط طرابلس وبعض مدن الغرب الليبي. لذلك، بدأت أنقرة بالتهيئة لتدخل واسع ورسمي يؤسس لوجود مستقبلي علني؛ إذ ذهب المسؤولون الأتراك إلى أن "هذه الوقائع على الأرض" والطلب الرسمي الذي قدمته حكومة الوفاق طلبًا للمساعدة هي التي دفعتهم إلى اتخاذ القرار بالتدخل العسكري[50]. وفور تصديق البرلمان التركي على الاتفاقيتين البحرية والعسكرية مع ليبيا، في 2 كانون الثاني/ يناير 2020، بدأ الجيش التركي بتجهيز مركز عمليات وتدريب عسكري داخل ليبيا تمهيدًا للإشراف على المساعدات المقدمة لحكومة الوفاق. وهو المركز الذي يتوقع أن يتطور تدريجيًا ليصبح قاعدة عسكرية تركية[51].

بعد أن فشل مؤتمر برلين حول ليبيا، الذي عقد في 10 كانون الثاني/ يناير 2020 بمبادرة ألمانية، في إلزام جميع الأطراف بوقف إطلاق النار وإلزام القوى الداعمة بوقف التسليح، وبعد استمرار قوات حفتر قصف طرابلس وتهديدها بالاجتياح، بدأت تركيا التجهيز لنقل مساعدات عسكرية كبيرة وأنظمة دفاع جوي وطائرات مسيرة إلى حكومة الوفاق ومركز العمليات التركي. وشرعت في أيار/ مايو 2020 بحملة جوية كثيفة استهدفت قواعد حفتر وخطوط إمداده وقواعده، ما أسفر عن انتصارات عسكرية متسارعة، استعادت حكومة الوفاق على أثرها مدن الغرب الليبي كاملة، ومحيط طرابلس ومطار طرابلس الدولي، وقاعدة الوطية الجوية الاستراتيجية[52]، ومدينة ترهونة، ووصلت حدود مدينة سرت وقاعدة الجفرة ذات الأهمية الاستراتيجية.

3. السياسة التركية في ليبيا ومواقف القوى الدولية والإقليمية

عند تلك النقطة، أي وصول حكومة الوفاق بدعم تركي إلى تخوم مدينة سرت وقاعدة الجفرة، تفاعلت المواقف الدولية والإقليمية بقوة مع الأزمة، وبدأت تتزايد الدعوات للتمسك بالحل السياسي وحده والتوقف عن التصعيد العسكري. ومع أن حكومة الوفاق أدركت أن هذا يعني إيقاف تقدمها، وأنه جاء خشية وصولها

49 إمرة كيكيلي، "المقاربة التركية للأزمة الليبية"، **تي آر تي عربي**، 2019/5/3، شوهد في 2019/5/13، في: https://bit.ly/2VMOrSL

50 International Crisis Group, p. 1.

51 "Turkey begins deploying troops to Libya, says Erdogan," *DW*, 5/1/2020, accessed on 10/8/2020, at: https://bit.ly/3fLIECU

52 Tarek Megerisi, "It's Turkey's Libya Now," The European Council on Foreign Relations, 20/5/2020, accessed on 30/5/2020, at: https://bit.ly/38v97Sd

إلى منطقة الهلال النفطي، ومن ثمّ الشرق الليبي، في هدفها المعلن لـ "بسط سيطرة الدولة على كافة الأراضي الليبية"[53]، فإنها أعلنت في 20 آب/ أغسطس 2020 وقفًا لإطلاق النار واستعدادها لعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية لتحقيق ذلك الهدف ومن أجل "خروج القوات الأجنبية والمرتزقة"[54]. وظهرت بشكل واضح مواقف فرنسية وروسية ومصرية داعية إلى حلٍ سياسي، وبعضها محذرة تركيا وحكومة الوفاق من "خط أحمر" لن يُسمح بتجاوزه. بينما تطور الموقف الأميركي إلى تأييد ضمني للتدخل التركي بسبب تصاعد نفوذ روسيا.

ويمكن تحليل مواقف هذه الدول الأربع الرئيسة من التدخل التركي في ليبيا وتداعياته المحتملة عليها، وكذلك سياسة تركيا، فيما يلي:

فرنسا

بعد تدخل تركيا في ليبيا وإحراز تقدم كبير في غربها، تزايدت خشية فرنسا من النفوذ التركي الذي يمكن أن يهدد مصالحها في ليبيا وأفريقيا. لذلك، تصاعدت حدة انتقادات باريس لأنقرة؛ فدعت إلى "انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من جميع مناطق ليبيا، والكف عن توريد المعدات العسكرية في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة"، واعتبرت الحل السلمي هو الوحيد للأزمة الليبية[55]. كما حمّل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تركيا ما وصفها بـ "مسؤولية تاريخية وجنائية" في الصراع الليبي، وردّ وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بإدانة نهج فرنسا الذي وصفه بـ "المدمر" تجاه ليبيا[56].

في الواقع، ترتبط فرنسا بتاريخ ونفوذ استعماري في أفريقيا. وقد تعزز نفوذها مع سقوط القذافي، حيث أدت دورًا بارزًا في تدخل الناتو عام 2011. وبعد بروز حفتر منذ عام 2014 أصبح لاعبًا أساسيًا بالنسبة إليها، في مقابل المؤتمر الوطني العام، ثم حكومة الوفاق التي تتمتع بعلاقات وطيدة مع تركيا وقطر، وإيطاليا التي تتنافس معها على مستقبل ليبيا. فقد مثّل حفتر فرصة لضمان مصالحها في شرق ليبيا وجنوبها. وفي هذا السياق، يعد الغاز الطبيعي أحد دوافع فرنسا، فهناك خط أنابيب الساحل والصحراء الذي يمتد من النيجر إلى نيجيريا ومنها إلى الجزائر فأوروبا. كما يمثل الأمن في الجنوب الليبي، حيث الحركات المسلحة المعادية لفرنسا في النيجر ومالي، أهمية لباريس، وبخاصة منذ بدء الصراع في مالي عام 2011 وتهديده المصالح الفرنسية. وقد شكل التدخل العسكري الفرنسي في كانون الثاني/ يناير 2013 نقطة تحول رئيسة في سياسة الدفاع الفرنسية. وتعتبر "حزام الساحل - الصحراء" خطَّ مواجهة للدفاع عن المصالح والأمن الفرنسي والأوروبي. وقد مثّل الوجود التركي وتقدمه في ليبيا أهم التحديات لفرنسا[57]. ويفسر ذلك تصريح وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في حزيران/ يونيو 2020 بأن موقف تركيا "يشكل خطرًا علينا، وهو خطر استراتيجي غير مقبول"[58]. كما حاولت فرنسا أن يقوم حلف الناتو بالضغط على تركيا، فأعلنت وزارة الجيوش الفرنسية انسحابها المؤقت من عملية "سي غارديان" للأمن البحري للحلف في البحر المتوسط، وقالت: "لا يبدو لنا أمرًا سليمًا الإبقاء على

53 "بعد الغرب الليبي.. قوات الوفاق تطلق دروب النصر لاستعادة سرت والجفرة"، **الجزيرة نت**، 2020/6/6، شوهد في 2020/7/6، في: https://bit.ly/2VPDbD2

54 "حكومة الوفاق تعلن وقف إطلاق النار في ليبيا وتدعو للانتخابات"، **سي إن إن بالعربية**، 2020/8/21، شوهد في 2020/8/21، في: https://cnn.it/3grnZna؛ "مجلس الدولة الليبي يوافق على وقف إطلاق النار"، **الجزيرة**، 2020/8/22؛ "إعلان وقف إطلاق النار في ليبيا يلقى ترحيبًا إقليميًا ودوليًا"، **بي بي سي عربي**، 2020/8/21، شوهد في 2020/8/21، في: https://bbc.in/34oGRk0

55 "Europeans Call for Peaceful Settlement in Libya, Turkey Intent on Military Solution," *The Arab Weekly*, 10/6/2020, accessed on 20/6/2020, at: https://bit.ly/3gsxy5u

56 "ليبيا.. فرنسا تنسحب من عملية للناتو في ليبيا"، **دوتشيه فيله**، 2020/7/1، شوهد في 2020/7/5، في: https://bit.ly/3eXdXKm

57 "ماذا تريد فرنسا من ليبيا؟ السياقات الجيوسياسية لدعم حفتر"، صحيفة **الاستقلال** (المغرب)، 2020/4/10، شوهد في 2020/7/5، في: https://bit.ly/2D4si9I؛ "السياسة الفرنسية في ليبيا.. دور متناقض في مشهد معقد أصلاً"، **دوتشيه فيله**، 2019/4/18، شوهد في 2020/7/5، في: https://bit.ly/3guJXGg

58 Fehim Tastektin, "Why is Sirte everyone's 'red line' in Libya?" *Al-Monitor*, 20/6/2020, accessed on 5/7/2020, at: https://bit.ly/38vCGD3

وسائل في عملية يفترض أن يكون من مهماتها العديدة السيطرة على الحظر مع حلفاء لا يحترمونه"، في إشارة إلى تركيا[59].

لذلك، تتمسك فرنسا حاليًا، بعد أن أفقدها التدخل التركي المبادرة في غرب ليبيا، وبعد أن أعلنت تخليها عن دعم حفتر في الشرق[60]، بالحل السياسي وخروج كافة القوى الأجنبية من ليبيا كخيار وحيد لإيقاف تنامي النفوذ التركي الذي قد يهدد مصالحها في أفريقيا.

روسيا

كما هو الحال في سورية، أصبحت روسيا وتركيا من أبرز اللاعبين في الساحة الليبية. والفرق الأساسي في الحالة الليبية أن تركيا تدعم حكومة الوفاق التي تعترف بها الأمم المتحدة، وتعلن أن تدخلها جاء باتفاق رسمي. ومرة أخرى، أصبحت روسيا، كما فعلت في سورية، التحدي الأبرز أمام تحقيق تركيا أهدافها في ليبيا، فقد أصبح نفوذ روسيا المعوّق العسكري والسياسي الأساسي أمام التقدم نحو الشرق الليبي.

تمثل ليبيا بالنسبة إلى روسيا ساحة نفوذ مفقودة منذ عام 2011، فبعد انقلاب القذافي في عام 1969، كانت موسكو الحليف الدولي لنظامه، وكانت ليبيا تمثل سوقًا مهمة للسلاح الروسي. ولاحقًا رأت روسيا في الجنرال حفتر شريكًا محتملًا لضمان مصالحها في ليبيا؛ للوصول إلى سوق الطاقة الليبية واستخدام موانئ البحر المتوسط في طبرق ودرنة، فضلًا عن مشاركته للروس في العداء للإسلام السياسي. ولكن في عام 2018، وبعد أن أظهر حفتر تفوقًا عسكريًا جعله على أبواب طرابلس، أرسلت قوات من شركات عسكرية خاصة إلى ليبيا، مثل شركة فاغنر، كما سيأتي. فسيطرته على ليبيا تعني استعادة نفوذها السابق؛ ما يضمن لها جزءًا مهمًا من سوق الطاقة، وامتلاك أداة ضغط على الأوروبيين في سياسة الهجرة والسيطرة على تدفقات اللاجئين[61]. ومن الناحية الاستراتيجية، تمنح السيطرة على ليبيا، بعد السيطرة على سورية، الروس منصة نفوذ واسعة بالقرب من الجناح الجنوبي لحلف الناتو وأوروبا[62].

ترفض روسيا تهمة تدخلها في ليبيا أو استخدام شركات عسكرية خاصة، وتؤكد أنها تدعو إلى الحل السلمي. لكن الأمم المتحدة وحكومة الوفاق والولايات المتحدة تؤكد تورط روسيا في الحرب الليبية؛ فقد أشار تقرير مراقبي العقوبات المستقلين، الذي قُدم إلى لجنة عقوبات ليبيا التابعة للأمم المتحدة، إلى أن شركة فاغنر الروسية نشرت قوات في مهمات عسكرية متخصصة شملت تقديم الدعم الفني وتوفير الخبرة الإلكترونية والمشاركة في العمليات القتالية[63]. وتحدث وزير الداخلية بحكومة الوفاق فتحي باشاغا عن وجود مقاتلات روسية من طراز ميغ (MiG-29) وسوخوي (Su-24) وصلت من سورية. كما نشرت القيادة الأميركية في أفريقيا "أفريكوم" (AFRICOM) صورًا لطائرات روسية مقاتلة تحلق في ليبيا من قبل مقاولين عسكريين روس[64].

---

59 "ليبيا.. فرنسا تنسحب من عملية للناتو في ليبيا".

60 "روسيا ترفع وتيرة تدخلها العسكري المموه في ليبيا"، **دوتشيه فيله**، 2020/5/30، شوهد في 2020/4/7، في: https://bit.ly/2O3phZr

61 المرجع نفسه.

62 Amy Mackinnon, "Russia and Turkey's Proxy War in Libya Heats Up," *Foreign Policy*, 19/6/2020, at: https://bit.ly/2YYLrCE

63 Michelle Nichols, "Up to 1,200 deployed in Libya by Russian military group: U.N. report," *Reuters*, 6/5/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://reut.rs/3glwaMA

64 Mackinnon; Sudarsan Raghavan, "As military power shifts in Libya, Turkey and Russia control country's fate," *The Washington Post*, 23/5/2020, at: https://wapo.st/3ivPX3a

ويُعتقد أن وصول مثل هذه الطائرات إلى ليبيا يمثل تحذيرًا لتركيا، ويعبّر عن استعداد موسكو للتصعيد[65] إن تجاوزت حكومة الوفاق وتركيا ما تعتبره روسيا "خطًا أحمر".

لقد بدأت مسألة "الخط الأحمر" في النزاع الليبي من روسيا؛ ما يشير إلى الأهمية التي تمثلها ليبيا للروس، ومعارضتهم للتدخل التركي بقوة. فمنذ زيارة نائب رئيس المجلس الرئاسي الليبي، أحمد معيتيق، إلى موسكو في بداية حزيران/ يونيو 2020، أفادت روسيا معيتيق بأن مدينة سرت "خط أحمر" لروسيا. وردًا على ذلك، اعتبر المتحدث باسم غرفة العمليات المشتركة بين سرت والجفرة، عبد الهادي ديرة، في 15 حزيران/ يونيو أن "سرت خط أحمر بالنسبة إلينا أيضًا"، كما رفض وزير الداخلية الليبي، وقائد عملية سرت - الجفرة، هذا الخط الذي تفرضه روسيا، وعبّر رئيس الوزراء فايز السراج، بعد عودته من محادثات في أنقرة، عن موقفه، وربما موقف أنقرة من ذلك، فوجّه أوامره بمواصلة الهجوم[66]. في الواقع، تكمن أهمية سرت في موقعها في منتصف الساحل الليبي، فهي البوابة الغربية لمنطقة "الهلال النفطي"، وتعني السيطرة عليها السيطرة على موانئ السدرة ورأس لانوف والبريقة وزويتينة، حيث توجد خطوط أنابيب النفط وقنوات تصدير الغاز على ساحل البحر. وبالاستيلاء على سرت، يمكن بسهولة الاستيلاء على امتداد ساحلي بطول 350 كيلومترًا على طول الطريق إلى بنغازي[67].

أخيرًا، تدرك تركيا أن نفوذ روسيا بليبيا (بعد سورية) لا يعني المصالح الاقتصادية أو تحقيق موقع متقدم بموازاة أوروبا فحسب، وإنما أيضًا محاصرة تركيا في شرق المتوسط، وذلك بالتعاون مع اليونان وقبرص اللتين تتشاركان مع الروس العداء التاريخي لتركيا، والإرث الثقافي المشترك. فتاريخيًا، يجمع بين روسيا واليونان وقبرص التراث الديني والثقافي الأرثوذكسي، والعداء لتركيا. فالتراث البيزنطي والحلم بالعودة إلى مركز بيزنطة "إسطنبول" لم يغادر وعي الروس ولا اليونانيين. ولا تزال اليونان تشعر بالامتنان لمساعدة روسيا في حرب الاستقلال اليونانية عن العثمانيين في الفترة 1821-1832. ومع أن اليونان وقبرص يؤديا حاليًا دورًا أوروبيًا وأطلسيًا، فإنهما يعتبران الدور الجديد لروسيا، مساعدًا في موازنة تركيا[68]، وبخاصة بعد التفوق العسكري الذي أظهرته أنقرة في شرق المتوسط، وامتداد نفوذها إلى ليبيا، وهو ما تعتبرانه على حساب حدودهما البحرية.

الولايات المتحدة

تقوم الولايات المتحدة بدور ثانوي، أقرب إلى المراقبة، في ليبيا، وقد تطور موقفها المتساوي إزاء حلفائها الإقليميين المتنافسين في هذا البلد إلى تأييد الطرف الذي يمكن أن يوازن الدور الروسي المتصاعد، وهو حاليًا، وبشكل أساسي، تركيا.

لقد انحسر اهتمام الولايات المتحدة منذ انسحابها من ليبيا في أيلول/ سبتمبر 2012، بعد مقتل السفير الأميركي كريستوفر ستيفنز (Christopher Stevens)، وبعد أن كانت قد قامت قبل ذلك بدور حاسم في إسقاط القذافي عام 2011. وقد أثرت حادثة الهجوم على قنصليتها في بنغازي في سلوكها اللامبالي إزاء الصراعات المحلية والإقليمية في ليبيا لسنوات، واقتصرت سياستها على دعم جهود الأمم المتحدة، والتركيز على خطابٍ عامٍ لا يقدم إسهامات ملموسة لإنهاء النزاع، مثل المطالبة بـ "إنهاء التدخل الأجنبي وبمفاوضات لوقف إطلاق النار وتعزيز الدولة الليبية"، وكذلك التحذير بشأن "التهديدات من المتطرفين وضعف مؤسسات الدولة وتدفقات

65 Raghavan.

66 Tastektin.

67 Ibid.

68 William Mallinson, Pavel Kanevskiy & Aris Petasis, "Then is Now, but the Colours are New: Greece, Cyprus and the Evolving Power Game between the West, Russia and Turkey in the Eastern Mediterranean," *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*, vol. 22, no. 3 (2020), pp. 307, 311, 316, 318.

المهاجرين واللاجئين والممنوعات داخل وعبر حدود ليبيا". لكن التدخل الذي كانت تشير إليه أتى أساسًا من بين حلفائها: مصر والإمارات وإيطاليا وتركيا. لذا، كانت إدارة الرئيس دونالد ترامب ترسل رسائل عامة إزاء هؤلاء الحلفاء؛ ففيما يتعلق بالإمارات ومصر، كانت تشير إلى أن "الولايات المتحدة تسعى إلى تحقيق أهداف تتعلق بليبيا إلى جانب أهداف تتعلق بأمن الخليج والسلام الإقليمي". وفيما يتعلق بتركيا، "تسعى الولايات المتحدة لتحقيق أهداف ليبيا وسورية والناتو في وقت واحد". وحتى بعد التدخل العسكري التركي وسيطرة حكومة الوفاق على الغرب، كانت الرسالة الأميركية عامة أيضًا، فقد صرّح مساعد وزير الخارجية ديفيد شينكر (David Schenker) في حزيران/ يونيو 2020 بأن "الولايات المتحدة تدعو جميع الأطراف لإلقاء السلاح"[69].

رغم هذه العمومية في موقف الولايات المتحدة، اعتبر حفتر ومؤيدوه في شرق ليبيا أن "الولايات المتحدة تقدم الدعم لمنافسيهم في غرب ليبيا"[70]. وتنبع شكوى حفتر وداعميه الإقليميين إزاء موقف الولايات المتحدة من عدم معارضة التدخل والوجود العسكري التركي المتنامي في ليبيا، بل واعتبار تركيا تقوم بالرد وليس بالتدخل الأساسي الآتي من روسيا. فقد حذرت الولايات المتحدة على لسان سفيرها ريتشارد نورلاند (Richard Norland) من التدخل الروسي، إذ قال: "حان الوقت لجميع المرتزقة وجميع القوات الأجنبية للبدء في تهدئة التصعيد ومغادرة ليبيا. الآن، عندما نتحدث عن تركيا، علينا أن نتذكر أن التصعيد الحقيقي في هذا الصراع بدأ بتدخل قوات فاغنر من روسيا في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وكان التدخل التركي ردًا على ذلك [...] يجب أن يُسمح للأطراف الليبية بالحضور إلى طاولة المفاوضات. نحن لا نعتقد أن ليبيا تريد أن تكون محتلة من قبل أي عنصر أجنبي، سواء كانت روسية أو تركية أو حتى حركة أيديولوجية"[71]. فالولايات المتحدة، بهذا الموقف، لا تريد حتى الآن القيام بنفسها بمواجهة روسيا، فقد عرضت حكومة الوفاق عليها إقامة قاعدة عسكرية لموازنة النفوذ الروسي، لكنها لم تستجب؛ فإدارة ترامب تعتبر "النزاع الليبي مشكلة أوروبية لا تحظى باهتمام كبير للمصالح الأميركية"؛ ما منح الروس مساحة للمناورة وملء الفراغ[72]. وبدلًا من ذلك، كما أشرنا، ترى واشنطن في تدخل تركيا؛ عضو الناتو ومعارض روسيا الأبرز في ليبيا وعدو حفتر الذي استقطب شركة فاغنر، اللاعب الأكثر اهتمامًا في تولي هذا الدور وتكاليفه.

ومع ذلك، تراقب الولايات المتحدة الوضع عن كثب وتخشى أن يبلغ الوجود الروسي على السواحل الليبية مرحلةً تسمح له بتهديد مصالحها وحلف الناتو. ففي كانون الأول/ ديسمبر 2019، رأت قيادة أفريكوم أن "الوجود العسكري الروسي المتنامي في ليبيا يهدد الشراكات العسكرية الأميركية المستقبلية والتعاون في مكافحة الإرهاب من خلال إعاقة وصول الولايات المتحدة إلى ليبيا"[73]. وفي أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2020، نشرت أفريكوم صورًا تظهر طائرات روسية المنشأ تعمل في ليبيا وحولها، وأعلنت أن: "روسيا تواصل الضغط من أجل إيجاد موطئ قدم استراتيجي على الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي"[74].

بهذا التطور في الموقف الأميركي، أصبحت واشنطن تركز على تصاعد الدور الروسي وتهديده للناتو، وتعتبر التدخل التركي موازنًا ومعرقلًا لهذا الدور. ولكنّ موقفها قد يتغير تمامًا؛ أي ضد الوجود العسكري التركي "إذا ظهرت شراكة تركية روسية في ليبيا"[75]. كما قد تطلب من تركيا، ومن غيرها، مغادرة ليبيا في حال توصّلَ

69 "Libya: Conflict, transition and US Policy," Congressional Research Service (June 2020), pp. 21-22, accessed on 5/7/2020, at: https://bit.ly/3iAAwqn

70 Ibid., p. 22.

71 Ibid.

72 Ferhat Polat, "Will the US take on a bigger role in Libya?" *TRT World*, 5/3/2020, accessed on 5/7/2020, at: https://bit.ly/2VMzT3t

73 "Libya: Conflict, transition and US Policy," p. 23.

74 Ibid., p. 24.

75 Tastektin.

الليبيون إلى تسوية سياسية واستقرت البلاد. لذلك، تبدو مواجهة النفوذ الروسي في ليبيا على رأس الأولويات الأميركية والتركية معًا، وهو العامل الأساسي لهذا التوافق. ولولا الموافقة الأميركية، ولو ضمنيًا، على التدخل التركي، لما استطاعت أنقرة مواجهة الانتقادات الحادة من الشركاء الأوروبيين في الناتو، وبخاصة فرنسا، ولما تجنبت الإدانة الدولية حتى الآن. ويبدو أن الولايات المتحدة أحد أهم الداعمين لوقف إطلاق النار الذي أعلنته حكومة السراج؛ لأنه يصب في مصلحتها المتمثلة في إخراج القوات الأجنبية والمرتزقة كافة من ليبيا، في حال وصل الحل السياسي إلى غايته.

مصر

تعتبر مصر، إضافة إلى حلفائها الأساسيين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، التدخلَ العسكري التركي في ليبيا غير شرعي، بوصفه جاء بناء على اتفاقية لم يصدقها مجلس النواب في طبرق الذي تعدّه ممثلًا لليبيين. وبينما تنطلق الخشية المصرية مما تعتبره القاهرة تهديدات إرهابية من ميليشيات ترعاها حكومة الوفاق وتركيا، وكذلك التهديد المحتمل الذي يمثله هذا التدخل لنظام الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي يناصب تركيا عداءً صريحًا ويعمل ضدها في المنطقة، فإن منطلق الإمارات والسعودية، الذي تتوافقان به مع القاهرة، يرتكز على محاربة حركات الإسلام السياسي، الذي تعتقدان أن تركيا وحكومة الوفاق تنتميان إليه أو تدعمانه.

وقد ارتفع مستوى التحذير المصري إلى احتمال التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر في ليبيا، إثر التدخل العسكري التركي الواسع ووقوف حكومة الوفاق على أبواب الشرق، عند سرت وقاعدة الجفرة. فقد وجّه السيسي رسالة إلى الجيش، قال فيها: "الجيش المصري من أقوى جيوش المنطقة [...] كونوا مستعدين لتنفيذ أي مهمة داخل حدودنا، وإذا تطلب الأمر خارج حدودنا"[76]. ووجد هذا الخطاب تأييدًا من الإمارات والسعودية، حيث أكدتا دعمهما لمصر في "كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها من تداعيات التطورات المقلقة في ليبيا"[77]. وقد نقلت صحيفة **الشرق الأوسط** عمن وصفتهم بـ "دبلوماسيين تضطلع بلادهم بدور أساسي في الأزمة الليبية"، أن خطاب السيسي يُعتبر "حازمًا إزاء التدخلات التركية"، وتجاه "محاولة تركيا حصار مصر من حدودها الغربية"، ولهذا، جاء تشديد السيسي على أهمية "سرت والجفرة" واعتبارهما "خطًا أحمر"[78]. ونلاحظ أن هذا الخط هو نفسه الذي كانت روسيا قد وضعته قبل نحو أسبوعين من خطاب السيسي.

صعّدت مصر في الموقف عبر سلسلة من الخطوات، مثل لقاء الرئيس السيسي رجال قبائل ليبيين، وعبر طلبهم منه التدخل في ليبيا، وذلك بعد أن دعا مجلس النواب الليبي في طبرق القاهرةَ إلى التدخل[79]؛ لمواجهة ما سمّاه "الاحتلال التركي" وما يمثله من "تهديد مباشر" لأمن ليبيا ومصر. وقد نص بيان المجلس على أن "للقوات المسلحة المصرية التدخل لحماية الأمن القومي الليبي والمصري إذا رأت هناك خطرًا داهمًا وشيكًا يطال أمن بلدينا"[80]. كما صعّدت مصر من خلال تفويض البرلمان المصري الجيش إرسال عناصر في مهمات قتالية في الخارج للدفاع عن الأمن القومي للبلاد، ونص قراره على أن "القوات المسلحة لديها الرخصة الدستورية

76 "بعد خطاب السيسي، هل تتدخل مصر عسكريًا في ليبيا؟" **بي بي سي عربي**، 2020/6/21، شوهد في 2020/7/5، في: https://bbc.in/31LIk2F

77 "ليبيا: حكومة الوفاق تعتبر تصريحات السيسي 'انتهاكًا للمواثيق الدولية' والسعودية والإمارات تؤيدان الموقف المصري"، **فرانس 24**، 2020/6/22، شوهد في 2020/7/5، في: https://bit.ly/2Z3tF1c

78 "موقف مصر من التدخل التركي في ليبيا 'نقطة تحول' إقليمية"، صحيفة **الشرق الأوسط**، 2020/6/21، شوهد في 2020/7/5، في: https://bit.ly/2D3gGDV

79 "Egypt's Sisi meets Libyan tribesmen after eastern call to intervene," *Reuters*, 16/7/2020, accessed 11/8/2020, at: https://reut.rs/3fM2kWj

80 "بيان مجلس النواب الليبي رقم (02) لسنة 2020"، مجلس النواب، 2020/6/13، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/3af4sov

والقانونية لتحديد زمان ومكان الرد على الأخطار والتهديدات»[81]. وعلى الصعيد الإقليمي، سعت مصر إلى حشد التأييد لسياستها، بما في ذلك السعي للحصول على مزيد من الدعم من الاتحاد الأوروبي، فوقعت مع اليونان اتفاقية بحرية ترسم الحدود بينهما وتحدد المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين للبلدين[82].

في المقابل، رفضت كل من حكومة الوفاق وتركيا موقف السيسي، فاعتبر عضو المجلس الرئاسي، محمد عماري زايد، هذا الموقف «استمرارًا في الحرب على الشعب الليبي والتدخل في شؤونه، وتهديدًا خطيرًا للأمن القومي الليبي وانتهاكًا صارخًا للأعراف والمواثيق الدولية»[83]. ورفض المتحدث باسم الخارجية التركية، هامي أقصوي، الاتهامات التي وجهتها مصر لأنقرة بشأن ليبيا، «بأن حفتر وحلفاءه بمن فيهم الإدارة المصرية هم العقبة الحقيقية أمام السلام في ليبيا من خلال محاولاتهم إطاحة الحكومة الشرعية وإقامة نظام استبدادي»[84]. أما ياسين أقطاي، مستشار أردوغان عن حزب العدالة والتنمية، فقد اعتبر أن «تدخل مصر المباشر في ليبيا سيجعل على القاهرة أن تضع في اعتبارها مواجهة تركيا وبالتالي حلف الناتو»[85].

في الواقع، ثمة تطوران تزامنا مع التدخل التركي في ليبيا وموقف القاهرة منه، ومن شأنهما أن يؤثرا في قرار التدخل العسكري المصري. **أولهما**، إدراك القاهرة أن ليبيا أصبحت بندًا رئيسًا في أجندة دول كبرى مثل روسيا وفرنسا، ومن مصلحة هذه الدول مواجهة الطموحات التركية، حفاظًا على مصالحها الاقتصادية في ليبيا والجيوسياسية في المتوسط وأفريقيا. وبهذا، فمسألة «الخط الأحمر» قد تتولى روسيا التفاوض بشأنه أو التدخل العسكري بالوكالة، بوصفها قد حددته من قبل. **وثانيهما**، تصاعد خطر أثيوبيا مع بناء سد النهضة والسعي لملئه؛ إذ تعتقد الأوساط العسكرية المصرية أن هذا التهديد المتوقع هو خطر يهدد مصير الدولة المصرية، ومن ثمّ، فإن أي تدخل عسكري في ليبيا في هذا الوقت يفتح الطريق أمام إثيوبيا لاستكمال تنفيذ مشروعها دون مراعاة مصالح مصر الحيوية، ويشجع البلدان الأخرى في حوض النيل على تكرار تجربة أثيوبيا[86].

بهذا، قد لا يمثل تدخل تركيا العسكري في ليبيا خطرًا محتملًا على مصر فحسب، وإنما أيضًا على مصالحها في شمال أفريقيا، وعلى أجندتها الإقليمية. فإذا تمكنت تركيا من تأسيس وجود دائم في ليبيا، ومن دعم حلفائها في حكومة الوفاق لجعلهم في موقف مؤثر في مستقبل ليبيا، ومن ثمّ من تأمين استمرار الاتفاق البحري معها، فإنها قد تُضعف قوة التحالف المضاد لتركيا في المنطقة العربية المكوّن من مصر والسعودية والإمارات، وتقوّض التحالف البحري في شرق المتوسط، المكوّن من مصر واليونان وقبرص وإسرائيل، الذي سعى إلى تقليص مساحتها البحرية وتهميش مشاريعها وسياستها.

لكن القوى الدولية والإقليمية المعارضة للسياسة التركية في شرق المتوسط وفي ليبيا سوف تستمر في محاولة عرقلة أنقرة ومنعها من تحقيق أهدافها، إما من خلال خطوات تصعيدية أو بدعم الحل السياسي الذي يضمن مصالح جميع الأطراف. ويمكن في هذا السياق ملاحظة المعارضة الشديدة التي يبديها الاتحاد الأوروبي إزاء سياسات تركيا، واعتبارها تؤثر سلبيًا في مصالح الاتحاد ودوله. فقد عبّر اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد بالإجماع عما وصفوها بـ «التطورات المقلقة التي تؤثر في مصالح الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في شرق البحر الأبيض المتوسط وليبيا». واتفقوا على أهمية معالجة تركيا للعديد من «القضايا الخطيرة» بشأن أنشطة الحفر

---

81 "البرلمان المصري يوافق على إرسال قوات قتالية إلى الخارج"، **سكاي نيوز عربية**، 2020/7/20، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/3fLlLP3

82 Abdel Latif Wahba, "Egypt and Greece Sign Maritime Border Deal in Snub to Turkey," *Bloomberg*, 6/8/2020, accessed 11/8/2020, at: https://bloom.bg/3fK9lXB

83 "ليبيا: حكومة الوفاق تعتبر تصريحات السيسي 'انتهاكًا للمواثيق الدولية'".

84 Dilara Hamit, "Turkey rejects Egypt's accusations over Libya," *Anadolu Agency*, 6/6/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/3flx62p

85 "مستشار أردوغان: السيسي 'ليس لديه القوة والشجاعة' للتدخل المباشر في ليبيا"، **روسيا اليوم**، 2020/6/22، شوهد في 2020/7/5، في: https://cnn.it/2NZFSxj

86 "The reasons Egypt did not react to Turkey's intervention in Libya," *The Arab Weekly*, 5/6/2020, accessed on 15/6/2020, at: https://bit.ly/2BNKm7V

التركية غير القانونية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، وأن «إجراءات تركيا من جانب واحد [...] تتعارض مع مصالح الاتحاد الأوروبي، والحقوق السيادية للدول الأعضاء فيه، والقانون الدولي». ودعوا تركيا إلى المساهمة في حل سياسي في ليبيا، واحترام حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، ومنع التصعيد[87].

لكن يلاحظ أن بيانات الاتحاد الأوروبي تقتصر على دعوة تركيا للاستجابة، بينما يبدو عاجزًا عن اتخاذ سياسة فعالة أو مواجهة تركيا وإرغامها على الامتثال. ويعود ذلك إلى أن هناك اختلافات بين الأوروبيين إزاء العديد من السياسات الخارجية، ومن بينها مدى الاهتمام بمواجهة تركيا. وتعد الدول الدافعة باتجاه السياسة المتشددة إزاء تركيا فرنسا واليونان وقبرص بوصفها الأكثر تضررًا، وهي تضغط باتجاه فرض عقوبات عليها. لكن موقف الاتحاد، الذي عبر عنه مسؤول السياسة الخارجية والأمنية جوزيب بوريل (Josep Borrell)، يرى أن فرض العقوبات «غير مطروح من حيث المبدأ على الطاولة» حاليًا، وأن «العقوبات دائمًا أداة لتحقيق هدف، لكنها ليست سياسة في حد ذاتها»[88]. كما أن هذا الموقف أصبح ينطوي على قبول الحل الذي يتوصل إليه البلدان المتنازعان، تركيا واليونان، فقد دعا **بوريل إلى الحوار والمفاوضات بقوله: «يجب تحديد الحدود البحرية من خلال الحوار والمفاوضات، وليس من خلال الإجراءات الأحادية الجانب وتعبئة القوات البحرية»**[89].

ويعكس وضع أوروبا ثلاثة أمور: **الأول**، أن ما يمكن أن يقوم به الاتحاد الأوروبي مستقبلًا هو فرض عقوبات، و**الثاني**، أن مواجهة تركيا بالقوة جماعيًا غير واردة؛ إذ يصعب أن تجمع دول الاتحاد على مثل هذه السياسة، و**الثالث**، أن فرنسا وقبرص واليونان وحتى ألمانيا لا يملكون توحيد الأوروبيين لاتخاذ إجراءات رادعة ضد تركيا. وتدرك أنقرة وضع الاتحاد الأوروبي شبه المفكك سياسيًا، وتدرك حدود سياساته إزاءها، وأن أي قرار أمني على هذا المستوى الاستراتيجي يحتاج إلى دعم حلف الناتو، التي تتمتع أنقرة بحق الاعتراض «الفيتو» على قراراته، فضلًا عن أن الولايات المتحدة لا تشاطر الأوروبيين همومهم هذه بالدرجة نفسها، بل ترغب في أن ترى سياسة فاعلة رادعة لروسيا في ليبيا، وهو ما تتولاه تركيا. وقد شجع هذا الواقع أنقرة على المضي في سياساتها الحازمة دون اكتراث باعتراضات الأوروبيين، رغم أن العقوبات في حال فُرضت عليها ستكون مؤثرة في اقتصادها. أخيرًا، يبدو أن الموقف الأوروبي الجديد الذي يقبل المفاوضات لحل الحدود البحرية يثبت لأنقرة أن تحركاتها الأخيرة والأمر الواقع الذي سعت لفرضه قد منحها مكاسب، بعد أن كان الأوروبيون يرفضون تمامًا أي تغيير في هذه الحدود.

أما مصر، فيصعب عليها قبول تقدم تركيا في شرق المتوسط وفي ليبيا نحو حدودها. ومع صعوبة التدخل العسكري المصري المباشر في ليبيا، نظرًا إلى انعكاساته الاقتصادية والأمنية وربما القانونية، فعلى الأغلب أن تنشط مصر، في اتجاهين؛ إما تنسيق الأعمال العسكرية لحلفائها المحليين في شرق ليبيا لإغراق تركيا بحرب طويلة ومستنقع يصعب حسمه أو الخروج منه، وإما الدفع بتأييد الحل السياسي، بعد ترحيبها ببياني حكومة الوفاق ومجلس النواب في طبرق بشأن وقف القتال[90]، وذلك لتأخير أي تقدم لأنقرة في ليبيا، أو لضمان خروجها من خلال تطبيق الدعوة المتعلقة بخروج كافة القوات الأجنبية من ليبيا على تركيا. ومع أن القاهرة قد تنجح في تقليص التهديد المتصور من تركيا في ليبيا في حال استقرت الأخيرة عبر الحل السياسي، فإن رسائل التحذير إلى تركيا في شرق المتوسط قد تزيد التصعيد بدلًا من التسوية والحل؛ لأن الأخيرة تبدو ماضية في إجراءاتها وزيادة نفوذها في شرق المتوسط، في ظل عدم معارضة شديدة من واشنطن أو

87 European Council, "Foreign Affairs Council, 13 July 2020, Turkey," accessed on 14/7/2020, at: https://bit.ly/3fvwNbH

88 Zoe Didili, "EU, Turkey clash in first meeting after Hagia Sophia decision; Borrell warns of possible sanctions over drilling," *New Europe*, 14/7/2020, accessed on 14/7/2020, at: https://bit.ly/2Zs0NzM

89 "EU concerned about Turkish, Greek naval deployment," Ekathimerini, 9/6/2020, accessed 11/8/2020, at: https://bit.ly/30P6OY3

90 "حكومة الوفاق تعلن وقف إطلاق النار في ليبيا وتدعو للانتخابات"؛ "إعلان وقف إطلاق النار في ليبيا يلقى ترحيبًا إقليميًا ودوليًا".

الناتو حتى الآن، وفي ضوء موقف الأوروبيين الذي أصبح يدعو إلى حل الخلافات سلميًا، وميل توازن القوى مع اليونان لمصلحة أنقرة.

خاتمة

بيّنت الدراسة إدراك تركيا إرثها ونفوذها البحري تاريخيًا وجغرافيًا، وسعيها الحالي لتوسيع مفهوم الوطن ليشمل التركيز على مناطق بحرية واسعة تعتبرها ضمن كيانها السيادي. وتقوم بتأسيس وجودٍ دائم في مناطق اقتصادية خالصة تسعى لتثبتها قانونيًا عبر الاتفاقية البحرية مع ليبيا، وكذلك بالأمر الواقع عبر تسيير سفن الاستكشاف والتنقيب.

لقد أدى توقيع الاتفاقيتين البحرية والعسكرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية إلى تلازم مساريْ التحرك التركي الخارجي: **الأول**، رسم خريطة بحرية جديدة بدأت معها سياسة المواجهة مع اليونان تحديدًا، ومن ثمّ مع الاتحاد الأوروبي. و**الثاني**، تثبيت هذه الخريطة وخلق امتداد جغرافي وسياسي لمصالحها يصل إلى جنوب المتوسط؛ أي إلى ليبيا.

خلق هذا الواقع الجديد احتمالات للمواجهة عسكريًا في شرق المتوسط، لكنه خلق أيضًا احتمالات للتفاوض على تقسيمٍ جديد للمناطق البحرية مختلفٍ عن السابق الذي كان يحصر تركيا في شريط ضيق بجانب سواحلها. وتجلّى التحول الأهم في موقف الاتحاد الأوروبي، الذي أصبح يدعو إلى حل الخلافات سلميًا بين اليونان وتركيا، بدلًا من الاقتصار على إدانة تركيا فقط. وقد يُظهر هذا التحول لتركيا جدوى سياستها الجديدة؛ إذ ربما تحصل على مكاسب لم تكن واردة قبل سنة واحدة فقط.

ومع ذلك، فإن إرث العداء التركي – اليوناني قد يمنع اليونان من التنازل مطلقًا عما تعتبرها مناطقها الاقتصادية الخالصة. كما يفتح اتفاق الحدود البحرية الجديد مع مصر بابًا جديدًا للنزاع، وبخاصة أن هذه الحدود تتقاطع مع الحدود التي رسمتها تركيا وحكومة الوفاق الليبية، فضلًا عن أن مصر تخوض معركة نفوذ ضد تركيا في المنطقة العربية وشرق المتوسط.

وفي ضوء التقدم التركي المعزّز بالقوة في شرق المتوسط، وفي ليبيا، وتحديه لدول إقليمية ودولية، فإن هذه الدول على الأغلب لن تُسلّم بالمكاسب التركية، بل سوف تسعى إلى تقليص هذه المكاسب بالتصعيد أو التسوية. لكنّ مساعيها حتى الآن لم تؤدِ إلى تقليص الإصرار التركي على المضي في السياسة الجديدة. ومن الصعب، مثلًا، أن تنجح أي سياسة مواجهة أوروبية ضد تركيا إلا بانضمام الولايات المتحدة إليها. بينما لا ترغب واشنطن حتى الآن في مواجهة حليفتها أنقرة التي توازن النفوذ الروسي في ليبيا. أما روسيا، فقد تحاول منع تقدم أنقرة وحكومة الوفاق، لكنها تسعى للتواصل المستمر مع الأتراك لإيجاد حل سياسي يمنح حلفاءها في شرق ليبيا تأثيرًا أكبر ويضمن مصالحها، وهو ما يبدو أنه يقف خلف موقفها المؤيد لوقف القتال في ليبيا وتأييد الحل السياسي الذي أعلنه مجلس الدولة الليبي وحكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب في طبرق في آب/ أغسطس 2020. أما القاهرة، التي تدرك مخاطر تقدم تركيا نحو حدودها، فيبقى الاحتمال قائمًا أن تزيد دعمها لحلفائها المحليين في ليبيا من أجل استنزاف تركيا، ولكنّ الأغلب أن تقوم بدعم الحل السياسي أعلاه، الذي رحبت به؛ لأنه يضمن مصالحها في استقرار ليبيا ويبعد أي تهديد متصور من اقتراب تركيا من حدودها الغربية. أما مواجهة تركيا في شرق المتوسط، فقد تتركز على تعزيز تحالف مصر مع اليونان وقبرص وإسرائيل لخلق واقع مضطرب وصراع قانوني يجعل وجود تركيا في المنطقة عبئًا وعنصر استنزاف بدلًا من استقرار وقوة لها، وبخاصة إن استطاعت هذه الدول دفع الأوروبيين إلى فرض مزيد من العقوبات على أنقرة.

أخيرًا، لا يُستبعد أن تمهّد إعادة تشكيل الخرائط في شرق المتوسط لبداية صراع طويل ينطوي على جميع الاحتمالات؛ من بينها التوترات المسلحة أو التفاوض على واقع جديد.

المراجع

العربية

بارجيتر، أليسون. «عقبات أمام الانتقال الديمقراطي في ليبيا». في: **الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

«غاز شرق المتوسط، الأبعاد الاقتصادية والعسكرية». **تقدير موقف**. مركز الجزيرة للدراسات. 2020/2/5. في: https://bit.ly/2BVlBGy

الأجنبية

Biresselioğlu, Mehmet Efe. "Clashing Interests in the Eastern Mediterranean." *Insight Turkey*. vol. 21, no. 4 (Fall 2019).

Davutoglü, Ahmet. "The Clash of Interests: An Explanation of the World (Dis)Order." *Intellectual Discourse*. vol. 2, no. 2 (1994).

Demiryol, Tolga. "Between Security and Prosperity: Turkey and the Prospect of Energy Cooperation in the Eastern Mediterranean." *Turkish Studies*. vol. 20, no. 3 (2019).

Eissler Eric R. & Gözde Arasıl. "Maritime Boundary Delimitation in the Eastern Mediterranean." *The RUSI Journal*. vol. 159, no. 2 (2014).

European Council. "Foreign Affairs Council, 13 July 2020, Turkey." at: https://bit.ly/3fvwNbH

Gurcan, Metin & Robert Johnson (eds.). *The Gallipoli Campaign: The Turkish Perspective*. London/ New York: Routledge, 2016.

Hellenic Republic. Ministry of Foreign Affairs. "Statement of the Minister of Foreign Affairs, Nikos Dendias, following the signing of the agreement on the delimitation of EEZ between Greece and Egypt." 6/8/2020. at: https://bit.ly/33Sxbyg

Hess, Andrew C. "The Battle of Lepanto and Its Place in Mediterranean History." *Past & Present*. no. 57 (November 1972).

International Crisis Group. "Turkey Wades into Libya's Troubled Waters." Crisis Group Europe Report no. 257 (April 2020).

"Libya: Conflict, transition and US Policy." Congressional Research Service (June 2020). at: https://bit.ly/3iAAwqn

"Libya, the Sea is Turkey's Neighbor," Avrasya Foundation, 22/10/2019, accessed on 30/6/2020, at: https://bit.ly/2C0PRzE

Mallinson, William. Pavel Kanevskiy & Aris Petasis. "Then is Now, but the Colours are New: Greece, Cyprus and the Evolving Power Game between the West, Russia and Turkey in the Eastern Mediterranean." *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*. vol. 22, no. 3 (2020).

Mearsheimer, John J. "Back to the Future: Instability in Europe after the Cold War." *International Security*. vol. 15, no. 1 (Summer1990).

_____. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W.W. Norton & Company, 2001.

Megerisi, Tarek. "It's Turkey's Libya Now." The European Council on Foreign Relations. 20/5/2020. at: https://bit.ly/38v97Sd

Morgan, Clifton & Glenn Palmer. "A Two-Good Theory of Foreign Policy: An Application to Dispute Initiation and Reciprocation." *International Interactions*. vol. 22, no. 3 (1997).

"Nuclear Power in Turkey." World Nuclear Organization (May 2015). at: https://bit.ly/3fHMht0

Oktav, Özden Zeynep & Helin Sarı Ertem (eds.). *GCC-Turkey Relations: Dawn of a New Era*. Cambridge: Gulf Research Centre, 2015.

Özertem, Hasan Selim. "Turkish foreign policy and the energy bonanza in the Eastern Mediterranean." *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*. vol. 18, no. 4 (2016).

Pounds, Norman. *The Turkish Straits, Political Geography*. New York, NY: McGraw-Hill, 1972.

The Kremlin. Moscow. "Meeting of High-Level Cooperation Council between Russia and Turkey." 8/4/2019. at: https://bit.ly/3emeK6E

The United Nations. United Nations Support Mission in Libya. "Libyan Political Agreement." 17/12/2015. at: https://bit.ly/2L3eP4t

Ulusoy, Kıvanç. "Turkey and Israel: Changing Patterns of Alliances in the Eastern Mediterranean." *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*. vol. 22, no. 3 (2020).

Waldman, Simon & Emre Caliskan. *The New Turkey and Its Discontents*. New York: Oxford University Press, 2017.

Walt, Stephen M. "International Relations: One World, Many Theories." *Foreign Policy*. no. 110 (Spring 1998).

Winrow, Gareth M. "The Anatomy of a Possible Pipeline: The Case of Turkey and Leviathan and Gas Politics in the Eastern Mediterranean." *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*. vol. 18, no. 5 (2016).